

محمود محمد طه

رئيس الحزب الجمهوري

يقدم

أسس دستور السودان

لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية

رمضان ١٣٨٨

نوفمبر ١٩٦٨

إم درمان - الموردة - ص ب ٤٦

محمود محمد طه

رئيس الحزب الجمهوري

يقدم

أسس دستور السودان

لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية

رمضان ١٣٨٨
نوفمبر ١٩٦٨

ام درمان - المودة - ص ب ٤٦

أسس دستور السودان

الطبعة الثانية

المهريس

الصفحة

٥

مقدمة الطبعة الثانية

الباب الاول

اسس دستور السودان

٩

الاهداء

١١

ديباجة

الفصل الاول

١٣

اساس الجمهورية السودانيه

الفصل الثانى

١٥

السياده

الفصل الثالث

١٨

الشعب السودانى

الفصل الرابع

٢٤

المواطن ومسئولية المواطن

الفصل الخامس

٢٥

الحكومة المركزيه

الفصل السادس

٢٩

الهيئة التشريعية

٣٠

مجتمعنا الكبير ومجتمعنا الصغير

٣٢

الانسان الحر

٣٣

هل هو ممكن

٣٣

وكيف

٣٥

الجبر والاختيار .. والقانون

٣٥

القانون والقرآن

٣٧

القانون والتقنين

٣٨

الدستور والقانون

٤٠

الانسانيه ومستقبل الدين

٤٠	هيئتنا التشريعية
الصفحة	
٤٢	دستورية القوانين
	الفصل السابع
٤٥	الهيئة التنفيذية
	الفصل الثامن
٤٨	الهيئة القضائية
	الفصل التاسع
٤٩	حكومة الولايات
	الفصل العاشر
٥١	حكومة المقاطعة
	الفصل الحادي عشر
٥٤	حكومة المدينة
	الفصل الثاني عشر
٥٥	حكومة القرية
	الفصل الثالث عشر
٥٧	الاقتصاد
	الفصل الرابع عشر
٥٨	التعليم
	الفصل الخامس عشر
٥٩	الاجتماع
٦١	خاتمه
	الباب الثاني
	اهداف ودستور الحزب الجمهورى
٦٧	مقدمه
٦٧	اهداف الحزب الجمهورى
٧١	دستور الحزب الجمهورى عام ١٩٤٥
٧٤	دستور الحزب الجمهورى عام ١٩٥١
٧٧	دستور الحزب الجمهورى عام ١٩٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

« اليوم اكملت لكم دينكم ،
واتممت عليكم نعمتى ، ورضيت
لكم الاسلام ديناً . »
صدق الله العظيم

مقدمة الطبعة الثانية

« أسس دستور السودان » خرجت طبعته الاولى للناس فى
ديسمبر من عام ١٩٥٥ ، وظهرت الحاجة اليوم الى إعادة طبعه
فلم نجد شيئاً نحذفه منه : ولم نجد ضرورة لاضافة شىء عليه ،
فاخرجناه من هذا الاعتبار ، اعلى ما عليه كان أول عهده بالخروج
ومع ذلك ، فان الكتاب الجديد يختلف عن الكتاب القديم فى
معنى انه يقع فى باين : الباب الاول ، ويحوى « أسس دستور
السودان » والباب الثانى ، ويحوى نبذة قصيرة عن اهداف
الحزب الجمهورى وعن دستور الحزب الجمهورى . . .

قلنا فى كلمة الغلاف أن « أسس دستور السودان » هى
« أسس الدستور الاسلامى » الذى يسعى دعاة الاسلام ، عندنا
وفى الخارج ، الى وضعه من غير أن يبلغوا من ذلك طائلاً ، ذلك
لانهم لا يعرفون أصول الاسلام ، ومن ثم ، فهم لا يفرقون بين
الشريعة والدين ، ويقع عندهم خلط ذريع بأن الشريعة هى
الدين ، والدين هو الشريعة . . . والقول القىصل فى هذا الامر
أن الشريعة هى المدخل على الدين ، وأنها هى الطرف القريب من

أرض الناس ، « وفي بعض صورها من أرض الناس في القرن السابع » . . . وفي القرن السابع الميادي لم تكن البشرية مستعدة للحكم الديمقراطي ، بالمعنى الذي نعرفه اليوم ، ولقد دامت شريعتنا على حكم الشورى ، لقد كان حكم الشورى . في وقته ذلك . أمثل أنواع الحكم ، وأقربها إلى إشراك المحكومين في حكم أنفسهم . ولكنه ، مع كل ذلك ، لم يكن حكما ديمقراطيا . ومن أجل ذلك فلم يكن يعرف فيه الدستور بالمعنى الذي نعرفه اليوم ، فن ابتغى الدستور في مستوى الاسلام العقيدى آغياه ابتغاؤه . ولم يأت الا بتخليط لا يستقيم . وتناقض لا يطرد . وكذلك فعل دعاة الاسلام ، عندنا وفي الخارج . ومن ابتغى الدستور في مستوى الاسلام العلى ظفر به ، واستقام له أمره على ما يجب . وكذلك فعل الجمهوريون . . . ونحن الآن نقدم للناس أسس الدستور ، ونقدم ، في مقلب الايام القريبة . أن شاء الله ، دستور السودان « اقرأ الدستور الاسلامى » مقعدا . ومددا ، ومبوبا ، وعند الله نلتن السداد . . .

الباب الاول

اسس دستور السودان

لقيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية

الاهداء

الى الشعب السودانى الكريم
هذا دستور « الكتاب » • • تقدمه اليك ، لتقيم عليه
حكومة القانون ، فتخلق بذلك الانموذج الذى على هده
تقيم الانسانية ، على هذا الكوكب ، حكومة القانون • •
فأنها الا تقم لا يحل فى الارض السلام ، وليس من السلام بد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« اليوم اكملت لكم دينكم ،

واتممت عليكم نعمتي ، ورضيت

لكم الاسلام ديناً . »

صدق الله العظيم

ديباجه

« ١ » المشاكل الراهنة لاي بلد من البلاد هي ، في حقيقتها ، صورة لمشاكل الجنس البشري برمتها ، وهي - في اسرها - مشكلة السلام على هذا الكوكب الذي نعيش فيه . ولذلك فقد وجب أن يتجه كل بلد الى حل مشاكله على نحو يسير في نفس الاتجاه الذي بمواصلته تحقق الانسانيه الحكومه العالميه ، التي توحد ادارة كوكبنا هذا وتقيم غلائقه الامم فيه على القانون ، بدل الدبلوماسية ، والمعاهدات . فتحل فيه بذلك النظام والسلام . . .

« ٢ » المسأله الاساسيه التي يجب أن يعالجها دستور أى أمة من الامم هي حل التعارض البادى بين حاجة الفرد وحاجة الجماعة ، فإن حاجة الفرد الحقيقية هي الحره الفرديه المطلقة ، وحاجة الجماعة هي العدالة لاجتماعيه الشاملة : فالفرد - كل فرد - هو غاية في ذاته ولا يصح أن يتخذ وسيلة لاي غاية سواه ، والجماعة هي أبلغ وسيلة الى انجاب الفرد الحر حرة مطلقة ، فوجب إذن أن تنظمها على أسس من الحرية

«الاسباح تجعل ذلك ممكنا .»

« ٣ » انا نعتبر الدستور فى جملته عبارة عمن المثل الاعلى للامة ، موضوعا فى صياغة قانونيه ، تحاول تلك الامه ان تحققه فى واقعها بجهازها الحكومى ، بالتطوير الواعى من امكانياتها الراهنة ، على خطوط عمليه يقوم برسمها التشريع والتعليم ، بتنفيذها الادارة والقضاء والرأى العام .»

« ٤ » ليس هنالك رجل هو من الكمال بحيث يؤتمن على حريات الاخرين ، فشن الحرية الفردية المطلقة هو دوام سحر كل فرد على حراستها واستعداده لتحمل نتائج تصرفه فيها

« ٥ » ليحقق دستورنا كل الاغراض آتفة الذكر ، فانا نتخذ من « القرآن » وحده : لا سيما وان « القرآن » لكونه فى آن معا ، دستورا للفرد ودستورا للجماعة قد تفرد بالمقدرة الفائقة على تنسيق حاجة الفرد الى الحرية الفردية المطلقة ، وحاجة الجماعة الى العدالة الاجتماعيه الشاملة ، تنسيقا يطوع بالوسيلة لتؤدى الغاية منها أكمل أداء

الفصل الاول

اساس الجمهورية السودانية

ان اهتمامنا بالفرد يجعلنا نتجه ، من الوهلة الاولى ، الى اشراكه فى حكم نفسه بكل وسيلة ، والى تكيينه من أن يخدم نفسه ومجموعته فى جميع المرافق ، التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك بتشجيع الحكم الذاتى ، والنظام التعاونى ولما كان السودان قطرا شاسعا وبدائيا فأن أدارته من من مركزية واحدة غير ميسورة ، هذا بالاضافه الى ما تفوته هذه المركزيه على الافراد من فرص التحرر والرقى والتقدم .
بخدمه أنفسهم ومجموعتهم ، ولذلك فانا نقترح أن يقسم السودان الى خمس ولايات : —

١ — الولاية الوسطى

٢ — الولاية الشمالية

٣ — الولاية الشرقية

٤ — الولاية الغربية

٥ — الولاية الجنوبية

ثم تقسم كل ولاية من هذه الولايات الخمس الى مقاطعتين وتسبح كل ولاية حكما ذاتيا يتوقف مقداره على مستواها ومقدرتها على ممارسته ، على ان تعمل الحكومة المركزية ، من الوهلة الاولى ، على أعانة كل ولاية لتأهل لممارسة الحكم الذاتى الكامل ، فى أقرب فرصة ، وان تمنحها سلطات أكثر نحو كل ما بدا استعدادها ويقوم الحكم الذاتى فى

كل ولاية على قاعدة أساسيه من مجالس القرى ومجالس المدن ومجالس المقاطعات ومجالس الولايات حتى ينتهى الشكل الهرمى بالحكومة المركزية التى تسيطر على اتحاد الولايات الخمس ، وتقويه ، وتنسقه بسيادة القانون لمصلحة الامن والرخاء فى سائر القطر ، وفيما عدا حالات الضرورة لا تتدخل حكومة الولاية فى شؤون المقاطعة ولا حكومة المقاطعة فى شؤون المدينة ولا المدرسة فى شؤون القرية ، كما لا تتدخل الحكومة المركزية فى شؤون الولايات التى يجب ان تارس كل السلطات التى يلقبها عليها ذلك المنفرد من الحكم الذاتى الذى تمارسه . ألا أن يكون تدخلا لضرورة الارشاد والاعانة ، حتى اذا ما نشأت مسائل فى نطاق غير حكومة واحدة أمكن وضع نظام مشترك فالتعليم ، مثلا ، يقع نظامه تحت تشريع كل ولاية على حدة . ولكن الحكومة المركزية تساعد الولايات فى التعليم بالتسوق والارشاد وبالاهبات المالية ، لانه يوم الامه جمعاء . كما يهم كل ولاية على حدة ، وكذلك الامر فيما يتعلق بالصحة والتعليم وترقية حياة الناس من جميع وجوها . وسيكون نظام كل حكومة ابتداء من حكومة القرية فصاعدا على غرار النظام الديمقراطى : الذى يكون الحكومة المركزية فى القمة ، من دستور مكتوب ، وهيئة تشريعية وهيئة تنفيذية وهذه قضائية : والفرض من هذا تربية أفراد الشعب تربية ديمقراطية سليمة وموحدة فى جميع مستوياتهم العلمية وحياتهم الاجتماعية

الفصل الثانى السيادة

السيادة ، ونعنى بها السلطة الآمرة التى تستطيع أن تفرض أرادتها على الافراد ، ملك للشعب السودانى المستوطن داخل حدود السودان القائمة الى عام ١٩٣٤ ، وسيكون نظامنا الديمقراطى بجميع دعائمه وسيلة لتحقيق هذه السيادة للشعب ، وغنى عن القول أن السيادة ليست غاية فى ذاتها وانما هى وسيلة لتحقيق الحرية السياسية ، والمساواة الاقتصادية ، والاجتماعية التى بدونها لا يتهاى الجو الذى فيه وحده تترعرع الحرية الفردية المطلقة ويجب أن نكون حذرين فأن مسألة اعطاء السيادة للشعب مسألة دقيقة وحساسة ، وذلك بأن الشعب ، عليا ، لا يباشر الحكم بنفسه ، وانما يعين بضعة أفراد يقومون بمباشرة السلطة نيابة عنه ، وكثيرا ما يحصل أن يستفيد هؤلاء من مبدأ السيادة الشعبية ، فيجورون على الحريات ، ويتغولون على حقوق الافراد ، فالتأثير الانزال نعيش على مخلفات المجموعة البشرية من تراث الماضى ، وحتى فكرة السيادة الشعبية ماهى الا تطوير لهذا التراث لم يتخلص بعد من الاضرار ، فقد كان الاقوياء يفرضون ارادتهم على الضعفاء بشتى الوسائل ، فمن ذلك وسيلة القوة المادية ، أو القوة الادبية أو الدينية ، أو العقلية أو الاقتصادية أو العنصرية ، وهذه الاخيرة ، بتقدم المدنية ، قد أصبحت قوة

الجماعات المنظمة ، ومن ثم جاءت فكرة السيادة الشعبية فهي فكرة تقوم على القوة ، وهي لذلك خليقة أن تستغل ، فيساء بأسسها استعمال القوة ، بيد أن الامل معقود بأطراد تقوية الفكرة الحديثة ، حيث الحق هو القوة لا العكس ، وحيث تخضع الدولة للقانون ، فإن ذلك ادنى ان يحد من السير في الاتجاه المؤدى ، أما الى جعل السلطة السياسية عبارة عن حكم القوى للضعيف ، بأعتبار شرعية كل ما يأتيه الحاكم ، أو الى منح تصرفات البرلمان شرعية كاملة ، بصرف النظر عن محتوياتها ، ما يساعد البرلمانات على ادعاء السلطة المظاقة . ويفتح الطريق الى العصاة البرلمانية المربعة : وليس المخرج من هذا الحرج ألا يعطى الشعب السيادة ، بل ، على النقيض ، فانه يجب أن يعطاها ، وان يعطاها كاملة حتى يتعلم بممارستها : على أن يوضع القانون أمام ناظره دائما وأن يكون موضع التجلة عنده والاحترام ، حتى يصبح شعاره « الحق هو القوة » ثم تبذل الحكومة والشعب ، كل وقت ومال وجهده . ليربوا الافراد على فهم القانون وحب القانون واحترام القانون ، والخضوع لحكم القانون فينشأ رأى عام « أو أرادة عامة ان شئت » مستنير شرعى يستمد شرعيته من انطباعه على القانون وامثاله له ، وتمثله أياه ، واستقامته معه فهذا الرأى العام ، بهذا الوصف ، هو صاحب السيادة وعليه يتوقف نجاح قيام الحكومة ، ونجاح تطبيق القانون . ولا يحسن أحد أن رأيا عاما كهذا ، يمكن ان يوجد عفوا

يفعل التطور الزمنى ، ذلك بأنه يشترط لوجوده ايقاظ
 ضمير كل فرد من أفراد المجموعة . ولذا لا بد من أسلوب
 تربوى يوجه التطور ويحفزه ، بأن يخاطب كل فرد خطابا فرديا
 مباشرا يجعل ضميره الرقيب الاول على حركاته وسكناته ،
 والحبيب الاول على أخطائه وهفواته ، فإن اقامة حكومة
 القانون فى حياة الجماعة العامة تتحقق على خير صورها اذا
 كان كل فرد من أفراد الجماعة يقيم حكومة القانون فى حياته
 الخاصة . ونحن لم نجد هذا الاسلوب التربوى الا فى القرآن ،
 لان القرآن فى آن معا ، دستور للسلوك الفردى ودستور
 للسلوك الجماعى ، وهو بذلك يكسب الفرد المقدرة على
 المواءمة بين حاجته وحاجة الجماعة التى يعيش فيها ، فأنه
 يعلمه ان أبعد حاجاته منالا ، ليس اليها من سبيل الا حب
 الجماعة والتفانى فى ابغائهم الخير والاخلاص لهم فى السر
 والعلن ، ومنهاج محمد النبى فى العبادة والسلوك هو
 الصورة الحية الماثلة من هذا الاسلوب التربوى .

أن الشعب المربى هذه التربية هو الشعب الذى يستحق
 السيادة كاملة ونحن أننا نعطيها فى دستورنا هذا شعبنا منذ
 الوهلة الاولى لان ممارستها تجعل تربيته التربية التى أسلفنا
 ذكرها أمرا ممكنا .

الشعب السوداني

الشعب السوداني هو مجسود الرجال والنساء والاطفال الذين يقطنون السودان ، والسيادة ملك لهم ، ولقد قلنا ان نظامنا الديمقراطي سيكون وسيلة لتحقيق هذه السيادة للشعب ، ولذلك فانا ندعو من الوهلة الاولى الى الديمقراطية الشعبية ، ونعرفها انها حكم الشعب بواسطة الشعب ، لمصلحة الشعب ونقدر ان تحقيقها امر عسير لانه يقتضى شرطين : الاول ان تصدر القرارات الخاصة بإدارة شؤون الدولة بأجتماع أفرادها والثاني ان يشترك جميع أفراد الشعب في مباشرة السيادة داخل الدولة ، حتى يكون الحكم هم المحكومين . ومع ان هذين الشرطين يستحيل تحقيقهما في الحيز العملي ، الا أننا نستطيع بالديمقراطية النيابية - فالديمقراطية شبه المباشرة ، فالديمقراطية المباشرة ان تقترب منها دائما ، والحق ، أننا نحن السودانيون سنبدأ من اول السلم وليس بذلك من باس اذا ما أطردت خطوات تطورنا الى أعلى السلم أطرادا واعيا ومرسوما ، ونعني بأول السلم الديمقراطي النيابية . هذا ، ويحسن بنا أن نعرف ، ان الديمقراطية النيابية ، باعتبارها الحكومة التي فيها أغلبية النواب داخل البرلمان تمثل أغلبية أفراد الشعب ، وأعضاء البرلمان في مجسودتهم يمثلون الشعب في مجسودته ، غير

محففة أيضا في الحيز العلوى . وذلك لسببين : احدهما أن
 جميع افراد الشعب لا يشتركون فى الانتخاب . كالأطفال
 والبردين لسم يبلعوا التامه عترد من اعمارهم .
 وغيرهم . وثانيهما أن البرلمان قد يحوى اغلبية برلمانيه جاء
 بها ناحيون هم فى الحقيقه اقلية بالنسبه لمجموع الناحين .
 يضاف الى هذا أو ذاك أن اجتماعات اعضاء البرلمان تعتبر
 صحبة ، فى أغلب الاحوال . اذا حضرت الجلسة الاغلبية
 المطلقة لمجموع اعضاء المجلس وتعتبر القرارات فى أحوال
 كثيره صحيحه . قانونا . اذا ما اقرها نصف الاعضاء الحاضرين
 بزيادة عضو واحد ، ولكن بمزاةنا اننا حين نبدأ بهذه
 الديمقراطيه النيابيه ، حتى فى مستواها الأدنى حيث تكون
 انتخابات بعض النواب غير مباشره ، « اذا كان لا بد من
 ذلك » هو أن هذه البدايه أنما هى خطوة أولى فى سبيل
 تحقيق الديمقراطيه المباشره ، التى لن يتعلق هنا فى المستوى
 الجساعى بشئ سواها . ذلك بأن فيها ، وحدها ، الضمان
 التام لاحترام الحريه الفرديه . وحسبك ان الفرد فيها حين
 يخضع للحكومة . أنما يخضع : فى الحقيقه . للقوانين
 والقرارات التى سبق أن سنّها وأقرها هو بنفسه . وسيتحقق
 الاجماع الذى لا تكون الديمقراطيه مباشره الا به ، كلما
 نشر التعليم الصحيح والثقافة السياسيه الاصيله ، حتى يقوى
 تفكير المواطنين ويستقيم ، ويصبح فى كبريات القضايا قرزيا من
 قريب : هذا : وأقل ما نبدأ به الآن ، هو الا يكون نظامنا

الاجتماعى متعارضا الا مع ارادة الاقليه وستقل هذه الاقليه-
كلما اطردها تقدمنا حتى نقضى الى الاجماع ، على ان الاقلية
حيث وجدت ، وبأى حجم وجدت ، لها دامل الحق والحرية فى
المعارضة بالاساليب الديمقراطيه

ويجب ان نعلم انه مهما كان شعبنا السودانى متأخرا فى
بعض جهات البلاد ، فإنه ليس لدينا سبيل الى تربيته الا
بأعطائه فرصة التجربة كاملة . حتى يتعام بالممارسة المباشرة
لادارة شؤونه ، فيجب ان نعترف له بكامل حقه فى الرقابة
على أعمال الحكام والنواب ، حتى ليحق له ان يستدعى نوابه
ليحاسبهم على نيابتهم عنه ، أو ينهى عضويتهم فى المجلس
النيابى ، ويرسل غيرهم ليقوموا بشرف النيابة عنه وله ان يحل
البرلمان قبل نهاية الفصل التشريعى وليس ، لاي جهة عداة
هذا الحق ، وهو يمارس حقه هذا ، فى أول الامر ، بواسطة
مجالس الولايات التشريعية ، فاذا ما صوتت ثلاثة مجالس
مطالبة بحل البرلمان أصدر الرئيس أمره بحل البرلمان ، على
أن ينتخب البرلمان الجديد فى ظرف ثلاثة شهور على الأكثر .
وعندما يتقدم الشعب يارس حقه فى حل البرلمان بالاستفتاء
العام ، وينص الدستور على الاجراءات التى تتبع فى ذلك .
ويحق للشعب ان يراقب أعمال الموظفين ، وان يعدل
الدستور ، بالاستفتاء العام أو بواسطة نوابه فى البرلمان .
ويحق له أن يقترح القوانين ويتضمن الدستور اجراءات ذلك :
كما يحق له ان يناقش القوانين التى يصدرها البرلمان من حيث

دستوريتها ، او من حيث تأتيها للحكمة المرجوة وراء التشريع
وتكون رقابة الشعب : اما على أعمال الحكام الخاضعة
لتقديرهم الخاص ، والتي لا تخضع لقواعد قانون محددة .
لان الحكام يستمعون بحرية واسعة فى اختيار وسائل تنفيذ
اعمالهم ، أو أوقات مباشرة تنفيذها ، أو تكون رقابته على
أعمال الحكام التى يخضعون فى تنفيذها لقيود قوانين معينة :
وضعت قبل القيام بتلك الاعمال .

وهناك أمر حساس ودقيق فى اعمال الحكام ، وهو
القضاء ، ومع انا نحب أن نعطي الشعب حق مراقبة القضاء
غير انا يجب أن نحتاط فى بادىء الامر حتى لا يكون استعمال
هذا الحق بطريقة تتدخل مع استقلال هذا الجهاز الهام .
ولذلك فانا نرى أن مناقشة الشعب للمسائل المعروضة على
القضاء يجب الا تكون الا بعد أن يقول القضاء كلمته فيها .
ثم ان أعترض الشعب على كلمة القضاء يجب الا يتعدى رفع
وجهة نظر المعارضين لرئيس القضاء ، الذى سيعلم رأيه فى
أعترضهم ، ويكون رأيه فى ذلك الرأى الفاصل ، ومراقبة
الشعب لاعمال القضاء لا تتعدى فى البداية بحث ما اذا كان
الحكم الصادر موافقا لقواعد قانونية محددة ، وموضوعة ، ام لا
وعندما يترقى الشعب ، ويستثير الرأى العام ، يمكنه ان
يراقب القضاء من حيث حكمة الاجراء ، وهل يؤدى الى غاية
هى فى آن معا لمصلحة الفرد ، ومصلحة الجماعة ام لا
وليكون للرقابة القضائية مايرجى منها من تثقيف الرأى العام

يعهد القضاء بالبحث فى دستورية القوانين . ويكون هذا
مقرر لمقاضى العادى . كما يكون بواسطة محكمة خاصة
تسمى محكمة العدل الدستورية . على ان هذه الرقابة لها ما
يبررها من ناحية اخرى هامة . هى احترام حقوق الافراد .
وحمايتهم من تعسف المشرع ، ثم ان رقابة الراى العام على
اعمال الحكام لا يكون لها اثرها الفعلى فى حياة الافراد
وتوفير الحرية الفردية الا اذا ما نظم القضاء الادارى بحيث
يمكن ان يختصم الافراد اليه . ضد تصرفات الحكام وما يقع
من اعمال الاداره الضارة بحقوقهم وحياتهم . ما يكون
مخالفا للقانون

وتكون للراى العام الرقابة لابد من العلانية فى جميع
اعمال الحكام فى جميع أجهزة الحكم . وبغير هذه العلانية
تتعطل الرقابة ، ويبطل القول بقيام النظام الديمقراطى فى
البلاد ، ذلك بأن العلانية ، فوق أنها ضرورية لتنوير الراى
العام ، هى أيضا ضرورية لمجرد تحقيق الحكم الديمقراطى .
الذى لا يقوم البتة الا حيث يراقب الراى العام المستير
الحكام ، ويرغمهم على ان يسيروا وفقا للقانون ، وفى الحق
أن الحكام بهذه العلانية يرغمون الافراد أيضا على أن يظلوا
ويهتموا بشؤونهم . فيثقفوا ثقافة عامة جيدة هى وحدها التى
تعدهم لحسن استعمال ورقة الانتخاب ، التى هى القوة
الاساسية فى دعائم الحكم الديمقراطى . ثم انه لا يكفى تقرير
مبدأ العلانية هذا ألا اذا نظمت وسائلها ، كالصحافة ،

والاجتماعات ، والانديه الثقافيه ، والراديو ، والسينما .
والمرح والتلفزيون الخ الخ حتى يتم علم الافراد بأعمال
الحكام وهى لاتزال فى طور التكوين ، فينتركوا فى تحضيره
بما يبدونه من ملاحظات ، وما يعلنونه من تأييد ، أو
معارضة قد ترشد الحكام الى ماينبغى أن يفعلوا ، وتبصرهم
فيما اذا كانوا يعملون وفق ارادة الرأى العام أم ضدها .

أن هذه الحقوق قد تبدو كثيره على شعب بدائى كالشعب
السودانى ، وخاصة فى اقاليمه ، ولكن ليس هناك على الاطلاق
سبيل صحيح لترقية أى شعب الا بوضعه امام مشاكله وأعطائه
الفرصة ليتعلم من اخطائه ، على أن تنظم جميع اجهزة الحكومة
بشكل يعينه فى هذا الاتجاه ، فالمرجع ، والقاضى ، والادارى
والبوليس ، جميعهم يجب أن يعملوا فى العلن ، وأن يكونوا
واضحين ، وان يستهدفوا تنوير الشعب وترقيته ، وان
يتعدوا عن كبتهم واذلاله . والتشريع ، بشكل خاص ، يجب
أن يكون واعيا وحكيما ، وان يقوم على التوفيق بين حاجة
الفرد الى الحرية الفردية المطلقة ، وحاجة الجماعة الى العدالة
الاجتماعية الشاملة ، والا يضحى بأيتهما فى سبيل الاخرى .
هذا ، وهناك حق ، كثيرا ما أريد به باطل ، وهو أن الشعب
البدائى يحتاج الى تربية قبل أن يستحق ممارسة السيادة .
وهذا تسويق للحكم المطلق ، ووجه الحق ان الشعوب تحتاج
الى تربية ، بيد أن الحكم المطلق لا يربها تربية الاحرار .
وأنا يربها تربية العبيد ، وهو بذلك لا يعدها للديمقراطية .

وأنا يعدها للاذعان والالتقياد ، ونحب ان ننبه الى الخطر
المالحق المترتب على هذا الاتجاه ، ونحب أيضا أن نؤكد انه
ليس هناك طريق لتربية أى شعب تربية حرة ألا بوضعه أمام
مشاكله ، ومحاولة أعاقته على تفهمها ، والتفطن الى طرائق
حلها بنفسه ، حتى يطرد تقدمه الى تحقيق الديمقراطية المباشرة

الفصل الرابع

المواطن ومسئوليهِ المواطن

المواطن هو المولود داخل السودان من أب سودانى ،
وفى بعض الاعتبارات ، هو أيضا المولود خارج السودان من
أب سودانى بال ميلاد ، أو بالتجنس أو هو المتجنس بالجنسية
السودانية وسينص الدستور على شروط وأجراءات التجنس وغير
المواطن يحرم من تولى مناصب باعيانها ينص عليها الدستور
نصا مفصلا ، كما يحرم من حق التصويت ، ومن مزايا المساواة
الاقتصادية ، وسيحدد الدستور ماله وما عليه ، واول واجبات
المواطن استعمال حق الانتخاب بحكمة ، سواء كان ذلك
لاتخاب مجلس القرية ، او المدينة ، أو المقاطعة ، او الولاية ،
أو الحكومة المركزية . زيادة على المشاركة بكل مواهبه فى
تحسين حياة المجموعة الصغيرة والكبيرة التى يتواجد فيها ،
وفى تنوير المواطنين ، والنصح لهم والاخلاص ، ونشر الثقافة
العامه بينهم ، من اجتماعيه ، وسياسيه ، واقتصاديّه ، وفنيه ،
وعلميه ، والاهتمام التام فى الحياة اليومية بكل كبيره أو

صغيرة فى البلاد ، لان هذا الاهتمام يبصر المواطنين بالصالحين
من الرجال ومن النساء ، ويعرفهم بالمشاكل المحلية والعالمية
التي تتراد معالجتها ، وبدون كل ذلك لا يتيسر استعمال حق
الانتخاب بحكمة وسداد .

الفصل الخامس الحكومة المركزية

أول واجبات الحكومة المركزية نحو الولايات . ان
تكون بمثابة الرأس الذى يدير الاعضاء ، فعليها يقع واجب
أعانة الولايات لتأهل لممارسة الحكم الذاتى الكامل بكل
الوسائل السريعة الممكنة ، وعليها أن تكون مستعدة لتتخلى
لكل ولاية عن سلطات الحكم الذاتى بالقدر الذى تأهلت له ،
على أن يكون ديدنها دائما أن تضع الناس امام مشاكلهم .
وتعطيهم فرصة التجربة ، وتعينهم عند الحاجة ، حتى يقوى
ساعدهم على مباشرة سلطاتهم كلها . ثم ان عليها ان تربط
بين الولايات فى اتحاد مركزي يقوى كل حين ، بالعوامل
الاختيارية من جانب كل ولاية ، وعليها الا تتدخل فى شئون
الولايات الداخلية الا لدى الضرورة ، وبأقل قدر ممكن حتى
تتيح للسواطنين أن ينجزوا كل ما يحتاجونه بأنفسهم لانفسهم ،
وستكون أعانة الحكومة المركزية لهم عند الاقتضاء فى مجال:
الخبرة الفنية والادارية ، والاغاثة المالية ، ثم انه على الحكومة

المركزية واجب أعانة الولايات ، بشكل خاص على استقرار
الامن . واستتباب النظام ، وأقامة العدل ، حتى يتحقق للأفراد
الجو الحر الذى يرمى اليه الدستور المركزى ، كما عليها
واجب حماية الولايات فيما بينها ، وواجب الدفاع الوطنى
بالجيش السودانى ، الذى يخضع لها وحدها وتبث معسكراته
فى النقط الاستراتيجية فى جميع البلاد ، كما يستمد جنوده
من سائر المواطنين ، ويقع واجب الدفاع الوطنى على السلطين
المركزيتين : التشريعية ، والتنفيذية ، اذ ان البرلمان وحده هو
الذى يعلن حالة الحرب وينفق على الجيش ، ورئيس الجمهورية
هو القائد الاعلى للجيش

وعلى البرلمان المركزى العمل على الرخاء العام للبلاد
جميعها ، حتى تتم ترقية الولايات ترقية متناسقة ، ومتناسبة ،
ومطردة ، كما على الحكومة المركزية واجب ضرب العملة
وحراستها ، وأقامة العلاقات الخارجية ، التجارية والسياسية
والمالية ، ومصدر سلطات الحكومة المركزية الدستور
المركزى ، الذى سينص على تخويلها كل السلطات غير
المنصوص عليها فى دستور كل ولاية على حدة ، على سبيل
الحصر : على أن تنقص هذه السلطات كلما تطورت الولايات ،
وأستلت حكوماتها مزيدا من سلطات حكمها الذاتى
المتودعة مؤقتا عند الحكومة المركزية ، وهكذا دواليك ، حتى
يجىء اليوم الذى ينص فيه الدستور المركزى على مدى
سلطات الحكومة المركزية على سبيل الحصر ، ويترك كل ما

عدا ذلك للولايات . وهذه السلطات التى يغطيها الدستور
 المركزى للحكومة المركزية يضعها الشعب بحكم عليه
 الانتخاب فى الموظفين الذين يباشرون . نيابة عنه . واجبات
 مراكزهم ، وهو يستطيع أن يفصل أى موظف ، بقطع النظر
 عن مركزه ، بالاستدعاء أو الادانة ، اذا ما ثبت عدم أهليته .
 او سوء استعمال مركزه . أو أقترافه ذنبا يعوق صلاحيته .
 لمنصبه ، وسينظم الدستور وسائل استعمال هذا الحق .
 وحين يحدد الدستور المركزى مدى سلطات الحكومة
 المركزية ، فانه أيضا يشتمل على ضمانات الحقوق الشخصية
 الاساسية . والامتيازات الانسانية التى لا يمكن أن تستقطب
 بحال من الاحوال ، وعلى رأس هذه الحقوق حق الفرد فى
 السعى لتحصيل الحرية الفردية المطلقة ، وما يقوم عليه هذا
 الحق الاساسى من حقوق فرعية تعتبر فى ذاتها وسيلة لازمة
 اليه : كحرية العبادة . وحرية الفكر ، وحرية الكلام . وحرية
 العمل الذى لا يخضع الا لحدود القانون الدستورى . وهو
 القانون الذى يوفق توفيقا تاما بين حاجة الفرد ، وحاجة
 الجماعة ، ولا يضحي بأيهما فى سبيل الاخرى ، وكحرية
 الاجتماع ، والصحافة ، والتعبير برفع العرائض بالاحتجاج .
 والنقد ، لجميع أعمال الحكومة ، التى اشترط فيها من
 قبل توفر العلنية التامة ، كما أن للفرد على الحكومة حق
 تحريره من الخوف ، ومن الفقر ، ومن الجهل ، ومن المرض .
 ولكل فرد الحق أن يكون غاية فى ذاته ، لا وسيلة الى غاية

سواء ، وكل هذه الحقوق لا تخضع لقوة ، غير قوة القانون .
وللحكومة المركزية ثلاثة فروع أساسية يخطط الدستور
علاقاتها ببعضها البعض ، ويبين واجباتها الخاصة وتبعاتها ،
وهذه الفروع الأصلية هي : السلطة التشريعية التي تضع
القوانين وتجزئها ، والسلطة التنفيذية التي تدير أعمال
الحكومة حسب القوانين ، والسلطة القضائية التي تطبق
القوانين وتفرض الخلافات ، وهى سلطات منفصلة كل واحدة
منها عن الأخرى ، وكل منها مثل للشعب فى ناحية وهى
فى استقلالها عن طغيان أحداها على الأخرى تتعاون وتتساند
لتؤدى واجبا واحدا هو تحقيق سيادة الشعب بسيادة القانون

الفصل السادس الهيئة التشريعية

عندنا ان الهيئة التشريعية هى العمود الفقرى للهيكل
الحكومى ، وهى أهم من السلطتين الأخرين بكثير ، ذلك
بأننا نعتبر القانون فوق كل السلطات ، وفوق الشعب نفسه ،
وما السلطان الأخرى الا سلطتين تنفيذيتين ، مهمتهما تطبيق
القانون الذى تسنه الهيئة التشريعية ، على اننا يجب أن نكون
مفهومين فابا لا نعتبر كل تشريع تسنه الهيئة التشريعية قانونا ،
وانما القانون عندنا شىء قائم بذاته ، ومستقل بوجوده عن وجود
العقل البشرى ، وما القوانين الوضعيه الا محاولة لمضاهاة

هذا القانون المستقل ، والهيئة التشريعية التي نعيها نحن هي الهيئة التي يجيء تشريعها الوضعي مضاهيا ومستقيما مع القانون الاساسي ، وستتخذ دستورنا بحيث يوجه تشريع هيئتنا هذه الوجهة ، وسنقيم من السلطات القضائية التي تنظر في دستورية القوانين ما يضمن لنا استقامة تشريع هيئتنا مع القانون الاساسي ، ولقد قلنا عند حديثنا عن السيادة : ان الشعب هو صاحب السيادة ، ولكنه لا يستمد حقه هذا من مجرد وجوده ، وانما يستنده من انطباعه على القانون ، وفيه اياه وأمثاله له ، فالشعب لا يستحق السيادة الا اذا كان قائما بتنفيذ ما يرضى الله ، وهو لا يكون كذلك الا بالتربية ، ولا يتربى الشعب الا بالاساليب الديمقراطية التي تضعه أمام مشاكله وتتيح له فرصة تحمل مسؤوليات حكم نفسه ، ثم تعينه بكل وسائل الاعانة : الجماعية ، والفردية ، فيتربى ابناؤه على القانون ، فينشأ عنهم رأى عام ، وأرادة عامة . تكون لفرط انطباعها على القانون ، هي في ذاتها القانون : فان مثل هذا الرأى العام هو صاحب السيادة الكاملة ولاهمية هذه المسألة نجب ان نتوسع قليلا فيما نعى بالدستور الذى نقيده به تشريعنا ، وما نعى بالقانون المستقل بوجوده عن وجود العقل البشرى ، حتى نبرز بذلك أهمية الهيئة التشريعية عندنا بالنسبة للهيئتين الاخرتين : الادارة والقضاء .

مجتمعنا الكبير ومجتمعنا الصغير

هناك ثلاث مسائل هامة قدمناها فى ديباجة دستورنا هذا : واحدة منها غاية واثنتان وسيلتان . فاما الغاية فهى أنجاب الفرد الحر حرية مطلقة ، وأما الويلتان فأحدهما المجتمع السودانى . وثانيتهما المجتمع العالمى ، ولقد قلنا أن المشاكل الراهنة لاي بلد هى فى حقيقتها صورة مصغرة لمشاكل الجنس البشرى جميعه ، وهى فى اسها ، مشكلة السلام على هذا الكوكب . وعندنا أنه من قصر النظر ان نحاول حل مشاكل مجتمعنا السودانى داخل حدودنا الجغرافية : من غير ان نعبأ بالمسألة الانسانية العالمية . ذلك بان هذا الكوكب الصغير الذى نعيش فيه قد أصبح وحدة ربط تقدم المواصلات الحديثه السريعه بين اطرافه ربطا يكاد يلغى الزمان والمكان الغاء تاما ، فالحادث البسيط الذى يجرى فى أى جزء من اجزائه تتجاوب له فى مدى ساعات معدودات جميع الاجزاء الاخرى ، يضاف الى هذا أن هذا الكوكب الصغير الموحد جغرافيا . ان صح هذا التعبير ، تعمسه انسانية واحدة . متساوية فى أصل الفطرة ، وأن تفاوتت فى الحظوظ المكتسبة من التحصيل والتسدين . فلا يصح عقلا أن تنجب قتها الانسان الحر ، اذا كانت قاعدتها لانزال تسرع فى احوال الذل والاستعباد : أو قل ، على أيسر تقدير : انه لا يسكن ان يفوز جزء منه بغنم السلام والرخاء اذا كانت بعض اجزائه

تتضرم بالحروب ، وتتضور بالمجاعات ؛ ولذلك فقد نظرنا الى المجتمع العالمى كأنه وسيلة فى المكان الثانى . حين نظرنا الى مجتمعنا السودانى كأنه وسيلة فى المكان الاول ولقد اخترنا تنظيم مجتمعنا الصغير النظام الاتحادى المركزى لامسرين اولها وأهلها أن هذا النظام يناسبنا من جميع الوجوه ، وثانيها ان تنطيه لمجتمعنا الصغير يتجه فى نفس الاتجاه الذى بسو'لة السير فيه نصل الى تنظيم مجتمعنا الكبير - المجتمع اعمى - فانه مسالاريب فيه أنه . وقد توحد هذا الكوكب جغرافيا بفضل تقدم العلم المادى ، لن يحل فيه السلام الا اذا ما توحد اداريا ، وذلك بأن تقوم فيه حكومة عالمية على نظام الاتحاد المركزى . تقيم علائق الامم فيه على أساس القانون كسا تقيم كل حكومة فى الوقت الحاضر علائق الافراد فى داخليتها على القانون ، وسيكون لهذه الحكومة العالمية المركزية دستور عالمى مركزى : تقوم بمقتضاه هيئة تشريعية عالمية مركزية : تسن من القوانين ما ينظم علائق الدول ببعضها البعض ، ويضعف من سلطان الحدود الجغرافية ، والحوالجز الجبركية ، والسلطات المركزية لدى كل دولة ، كما تشرف على دستورية قوانين الهيئات التشريعية المحلية ، حتى لا تجيء معارضة للدستور العالمى المركزى ، الذى ستقوم بمقتضاه أيضا هيئة تنفيذية عالمية مركزية وهيئة قضائية ، بكل ما يلزم من جيش وقوات أمن ومال ، وسنحاول الا تغيب عن أبصارنا ، اثناء تنظيمنا مجتمعنا الصغير صورة تنظيم مجتمعنا الكبير . وسنعمل للاثنين معا من الوهلة

الاولى» وقد يكون اكبر هنا موجهها ، بادية ذى بدء ، الى تجويد الانموذج الصغير ، بيد انا لن تتوانى عن نصره المظلومين والمستعبدين فى ارجاء هذا الكوكب أثناء ذلك ، جهدا طاقنا : ولا نعتبر انفسنا بذلك منصرفين عن أصل قضيتنا .

وبديهى انه لن يكون هناك دستور عالمى مركزى موحد ، الا اذا استمد من الاصول الثوابت ، التى تشترك فيها جميع الامم ، وجميع الاجيال ، وتلك هى الاصول المركوزة فى الجبلية البشرية ، من حيث انها بشرية ، ذلك بأن تلك الاصول هى نقطة الالتقاء التى يتوافى عندها سائر البشر ، بصرف النظر عن حفظهم من التعليم والتدوين ، فهم عندما يختلفون فيها أنما يختلفون اختلاف مقدار لا اختلاف نوع : وقوام تلك الاصول العقل والقلب ، أو ان شئت ، فقل ، الفكر والشعور ، وسنحاول ان نبرز هذا الدستور اثناء معالجتنا لقضية الفرد .

الانسان الحر

قلنا اننا قدمنا فى ديباجة دستورنا هذا ثلاث مسائل : وسيلتين وغاية ، فأما الوسيلة الاهم ، وهى المجتمع السودانى . فان هذا الدستور يخصها ، وأما الوسيلة المهمة ، وهى المجتمع العالمى ، فقد أسلفنا فيها القول بإيجاز ، وأما الغاية ، وهى انجاب الفرد الحر ، حرية مطلقة ، فنخصص لها من القول ما يبرزها . ويرى معها الدستور الذى ابتغيه .

هل هو ممكن ؟

و اول ما نبداً به هو تصحيح الخطأ القائم فى أذهان بعض الناس حين يظنون ان الحرية الفردية المطلقة تغير مسكنة التحقيق . وان أقروا ، بفضل ما يجدونه فى أنفسهم ، بأن هذه الحرية الفردية المطلقة هى ، فى الحقيقة ، حاجة كل فرد بشرى . فانه أنصح . وهو لا محالة صحيح ، ان الحرية الفردية المطلقة حاجة كل فرد وغايته ، فانها تكون بذلك حاجة الانسانية وغايتها ، فكأن من يظنها غير مسكنة التحقيق يقضى على الانسانية سلفاً بالهزيمة والخزى ، وذلك أمر منكر أشد النكر ، ولا عبرة عندنا برأى من يزعمون أن الكمال ليس من حظ هذه الحياة ، وانما هو من حظ الحياة الاخرى ، وان الحرية الفردية المطلقة ، من ثم ، لا تحقق هنا ، وانما تحقق هناك ، ذلك بأن كل شىء يكون هناك انما يتم نموذجه هنا .

وكيف ؟؟

والانسان الحر حرية فردية مطلقة هو الذى استطاع ان يحل التعارض القائم بين عقله الباطن وعقله الواعى ، حتى يكون وحدة : فظاهره كباطنه وسيرته كسريره ، فيفكر كما يريد ويقول كما يفكر ويعمل كما يقول ، فتتحقق له حياة الفكر وحياة الشعور ويبلغ الانسان هذه الغاية بوسيلتين : أولاهما وسيلة المجتمع

الصالح : حيث تهىء الحكومة للفرد الحرية ، والعلم ، والفراغ وتوفر له حاجات معدته ، وجسده ، وحيث يكون الرأى العام . من الاساح : بحيث لا يضيق بأنشاط الشخصيات المتباينة . ولا يحارب مناهج الفكر المتحرر . وهذا المجتمع هو ما حفظنا تنظيمه فى دستورنا وثانيتها وسيلة العقل ايجاد فى تحرير نفسه بجهوده الفردى ، الذى يبدأ من حيث ينتهى مجهود المجتمع فى تحرير كل فرد . ويكون مجهود افراد فى هذا المستوى امتدادا وتويجا للمجهود الذى تسهم به ، ويسهم دائما ، فى كيان الجماعة وسبب التعارض القائم بين العقل الباطن والعقل الواعى والخوف . ومنشأ الخوف الجهل ، ذلك بأن الانسان ، بكل ما فى جسده من التركيب الآلى الضعيف ، وبكل ما فى نفسه من الرغبات . والمطامح ، والشكوك ، رأى نفسه أمام عالم طبيعى . أمتزجت رحته وقوته ، وخطره وأمنه ، وموته وحياته ، على اسلوب كانه ، فى ظاهره ، يعمل على أسس تناقض بناء التفكير البشرى . فشوهت هذه القسوة المستهتره التى تلقاه بها القوى الصماء فى البيئة الطبيعية التى عاش فيها الصورة التى قامت بخلده عن أصل الحياة ، وعن غايتها ، وعن حقيقة العالم المادى الذى يحيط بها ، ويؤثر فيها ، فإذا ما أردنا أن نحرر الفرد حرية فردية مضتة وجب ان يستهدف تعليمنا آياه وتعليمه نفسه تصحيح تلك الصورة الخاطئة الشائئة التى قامت بعقله ، حتى تقوم مكانها صورة صحيحة كاملة ، عن أصل الحياة ، وعن قانونها ، وعن غايتها . وعن العالم المادى الذى يحيط بها ويؤثر فيها ، فتتركز هذ

الصورة الصحيحة فى خلقه . فتؤثر فى أخلاقه وعاداته وتفكيره .
وتفنى به الى الحرية من الخوف . فيستعيد بذلك وحدة الفكر
والنور والعسل فى وجوده ووعيه كليهما ويحل حينئذ التوافق
والإساح بين العقل الباطن والعقل الواعى محل التعارض
والكبت الذى هو سبب الجريمة بين الافراد وسبب الحروب بين
الامم .

الجبر والاختيار . . . والقانون

وللتعارض بين العقل الباطن والعقل الواعى مظهر آخر ،
هو مسألة الجبر والاختيار ، وهى مسألة أساسية طالما ظهرت
واختلفت فى تاريخ الفكر البشرى من غير أن تظفر بحل ، وعلى
حلها يتوقف أمر تربوى هام ، فى المستوى الفردى ، وفى المستوى
الجماعى ، ونكاد نجزم انه لا بد لنا من حلها ، اذا كان لا بد لنا ان
نجد أسلوب التعليم الجديد ، الذى به يعيد كل فرد تعليمه ،
ليكون لنفسه صورة صحيحة عن الوجود ، وذلك امر قد سبقت
الإشارة الى أهميته .

القانون والقرآن

ان القرآن يشير بعودة الانسانية ، على هذا الكوكب ، الى
الاهتمام بمسألة الجبر والاختيار من جديد ، وهو لا يشير بتلك

العودة فحسب ، وأنا يقدم لتلك المسألة التاريخية الحل الأخير .
حينما يقول فى جملة مايقول « أفغير دين الله ربغون وله اسلم
من فى السموات والارض طوعا وكرها واليه يرجعون » ويطيح
فى جملة واحدة بالوهم الذى يسيطر على عقولنا ويخيل لنا أننا
نستقل بارادة ، ثم هو يطوع جميع تشاريعه لتعين عقولنا حتى
تقوى على مواجهة النور ، وذلك ان الوجود وحدة ، يخضع
لارادة واحدة من ذراته الى شموه ، فتلك الارادة هى القانون
الطبيعى ، الذى أختط للعوالم المختلفة وللحيوات التى تعج بها .
تلك العوالم ، بداياتها ونهاياتها ، ثم رسم لها خط سيرها فىسا ،
بين ذلك رسما محكما لا مكان فيه للمصادفه ، وأنا كل ما فيه .
بحساب دقيق وقدر مقدور : وهذا القانون الطبيعى المحكم
الدقيق هو أثر العقل الكلى القديم ، الذى ماعقولنا الجزئية .
المحدثه الا أقباس منه • والقرآن يهدف الى تحرير عقولنا بأن
يوجد بينها وبين العقل الكلى القديم صلة موصولة ، وذلك بأن
يقيدها بقانون يحكى فى دفته وفى وحدته القانون الطبيعى :
ليخلق بقانون الواحد من عقولنا المنقسمة بين عقل باطن وعقل
واع كلا واحدا متسقا قادرا على التوفيق والتوحيد بين المظاهر
المختلفة فى الحياة ، وبذلك تقوم فى أخلاطنا الصورة الصحيحة
عن الحياة وعن حقيقة البيئة التى نعيش فيها •

القانون والتقنين

وبفضل قانون الوحدة « التوحيد » فى القرآن يقنوى العقل البشرى على ان يميز الفروق الدقيقة بين الوسائل والغايات ، حتى حينما تكون الوسيلة طرفا من الغاية ، وكذلك نستطيع ان نعرف ان الفرد هو الغاية ، وأن الجماعة هم وسيلة اليه ونتج عن هذا أمران : أولهما أن القرآن قد أشتمل على دستور للفرد فى المكان الاول ، ودستور للجماعة فى المكان الثانى ، وثانيهما أن القرآن نسق تنسيقا متسقا بين حاجة الفرد الذى هو غايته ، وحاجة الجماعة التى هى وسيلته ، فلم يقيم هناك تعارض يوجب التضحية بأيهما ، ويمكن أن يلتبس هذا التنسيق الدقيق فى تشريع الحدود ، حيث قد بلغ أقصى أوجه . والله تعالى يقول « وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » وان توهم المعتدى جهلا أنه قد ظلم غيره ، ولذلك فان إقامة الحد عليه انصاف النفس من نفسه فى المكان الاول . وأنصاف لغيره من نفسه فى المكان الثانى ، وكذلك يلتبس هذا التنسيق الفريد فى قوانين القصاص ، والله تعالى يقول « ولكم فى القصاص حياة يا أولى الالباب لعلكم تتقون » فهى حياة للفرد المقتضى منه بنفى اوهامه ، وتنشيط ذهنه ، وتوسيع خياله ، وهى حياة للجماعة المقتضى لها ، بحفظ نظامها واستتباب امنها . ونحن نرى لذلك أن قوانين الحدود : الزنا - الخمر - السرقة - القذف - قطع الطريق - ، يجب أن تقام ، ونرى ان تشريعنا:

يجب أن ينهض على مبدأ القصاص . لان بذلك يتحقق لنا أمران :
 أولهما التنسيق بين حاجة الفرد وحاجة الجماعة ، وثانيهما أننا
 نضع الفرد من الوهلة الأولى فى طريق تحقيق الحرية الفردية
 المطلقه ، لاننا بتشريع القصاص لاننا نقول له : أنت حر مطلق
 الحرية فى ان تفكر كما تريد وان تقول كما تفكر ، وان تعمل
 كما تقول ، بشرط واحد ، هو أن تدفع لمن هذه الحرية ، وهو
 أن تحصل المسؤولية المترتبة على تصرفات فيها ، فان اعتديت على
 أحد اعتدينا عليك بثل ما اعتديت عليه . ثم علينا الا نفارق
 تشريع القصاص ، الا حيث لا يكون التطبيق ممكنا ، وفى تلك
 الحالة نجعل عقوبتنا أقرب ما تكون للقصاص

الدستور والقانون

يتضح من هذا أننا نتسك بالتوحيد ، ونستقى منه تشريعنا
 الفرعى بالقياس على تشريعى الحدود والقصاص ، حتى يجرى
 منسقا فى اتجاه موحد لحاجة الفرد وحاجة الجماعة ، ونستقى
 منه تشريعنا الاساسى « الدستور » بثل روح القرآن — لا اله
 الا الله — ، حتى يجرى منسقا فى اتجاه موحد لحاجة الحكومة
 المركزية . وحاجة أعضاء الاتحاد المركزى فى مجتمعينا : المجتمع
 الصغير — السودان — والمجتمع الكبير — الكوكب الارضى
 فنحن أذن نتخذ دستورنا من روح القرآن ولا نقيد تشريع
 هيئتنا التشريعية الا بالتوحيد المنسق للحقوق ، التى تبدو لدى

النظره الاولى متعارضة ، لانه ان لم يكن كذلك لا يكن قانونا -
وننظر الى نصوص تشاريع القرآن ، ونصوص تشاريع السنة
فى المعاملات . كوسائل لتحقيق روح القرآن ، ونصر على
التسكت بها . الا اذا كانت المصلحة فى تطويرها بحيث تتقدم
خطوة أخرى بسجستنا الحديث نحو تحقيق ذلك الروح ، فى
مضمار الحياة اليومية ، وأما نصوص تشاريع القرآن ونصوص
تشاريع السنة فى العبادات ، فهى باقية على ما هى عليه وليس
لمشرع عليها من سبيل ، فمن شاء أتاها على صورتها الماثورة عن
النبي ومن شاء تركها و « لا اكراه فى الدين » قد تبين الرشد
من الغى « ذلك بان الله تعالى حين شرع العبادات أنسا أراد بها
أعانة الفرد على ان يحسن التصرف فى الحرية الواسعة التى
أعطاه أياها ، من غير أن يتورط فى العقوبات التى أشتلت عليها
القواعد القانونية أو القواعد الاخلاقية ، حتى يفضى به السعى -
وهو موفور - الى الاستمتاع بحقه الكامل فى الحرية الفردية
المطلقة ، وبمعنى آخر ، أن الله تعالى يضع الانسان - من الوهلة
الاولى - فى طريق الحرية الفردية المطلقة ، على شرط واحد - هو
أن يتحمل مسئولية تصرفه فيها ، ثم أستن له الاسلوب التعديى
الذى بلغ نهاية كماله فى النحو الماثور عن النبي - ليستعين
بسارسته على حسن التصرف فى تلك المسئولية الباهظة التى قد
تنقض ظهره أن لم يأخذ نفسه بتلك الرياضة الروحية الحكيمة .

الانسانية ومستقبل الدين •

أنا نحن نعتقد أن الانسانية اليوم تعاني القلق والاضطراب الذى يصحب فترة المراهقة وأنها لن تلبث أن تخلف عهد الطفولة والنقص وتستقبل عهد الرجولة والنضج ، ولن تحتاج فى غدها القرب الدين ، على نحو ما احتاجته فى ماضيها ، يقوم على الغموض ويفرض الازعان وانما تحتاجه يقوم على الوضوح ، ويقدم اسوبا للحياة وفق قانون الطبيعة ، ولذلك فانا نرى ان تشريع العبادة فى الاسلام ، بما يحقق هذا الغرض ، ستهوى اليه افئدة الانسانية • والآن ، وبعد هذه المقدمة الطويلة ، التى بينا فيها رأينا فى القانون ، وفى الدستور ، مما تنقيد به هيئتنا التشريعية ، نحب ان نتحدث حديثا مباشرا عنها •

هيئتنا التشريعية

السلطة التشريعية يخولها الدستور لبرلمان مركزى ، مكون من مجلس واحد أيا بى ، يكون ممثلا للولايات الخمس ، كلا بحسب إهيئتها ودرجة تمتعها بحكمها الذاتى ، فيمكن ان يكون به مثل واحد لكل ٢٠٠ ألف مواطن فى الولايتين الغربيه والجنوبيه ، ومثل واحد لكل ١٥٠ ألف مواطن فى الولايتين الشرقيه والشماليه ، ومثل واحد لكل ٥٠ ألف مواطن فى الولاية الوسطى : هذا على سبيل المثال ، وسيكون هذا الاجراء

أجراء مؤقتا ، فيتعدل الدستور ليحقق التمثيل المتكافئ بين المواطنين في جميع الولايات كلما تقدمت نحو مباشرة السلطات التامة لحكم الذاتي ، ويسكن أن يخول للمجلس التشريعي لكل ولاية تحديد أهلية نواب ولايته ، وطريقة ترشيحهم ، على أن يكونوا مستوطنين بالولاية التي يشلونها مالا يقل عن سبع سنوات ، والا تقل أعمارهم عن الخامسة والعشرين وأن يحسنوا الكتابة والقراءة ، ويشارك في انتخاب البرلمان الرجال والنساء البالغين من العمر الثامنة عشرة ، ويشرف على إجراء الانتخابات لجنة مخصوصة ، يعهد إليها أيضا بوضع حدود للولايات مستديسة ، على أن يقر هذه الحدود البرلمان الأول في أول أعاليه ، فإن أجري فيها تعديلا لا يصير التعديل نافذا إلا بعد نهاية مدة نيابته ، ولدى إجراء الانتخاب للبرلمان المقبل ، وتستمر حورة البرلمان أربع سنوات ، وله أن يشرع في أى أمر يراه لمصلحة الجماعة ، على أن يتقيد بالقيود التي تجعل تشريعهم قانونا حكيما على نحو ما سلف به القول ، فانه ، ان لم يفعل ذلك ، فإن هناك رقابة مشددة على دستورية القوانين من الشعب ومن الرئيس ومن القضاء ومن محكمة العدل الدستورية بشكل خاص ، وسيرد اليه تشريع أن لم يكن دستوريا ، وقد يعترض بعض الناس أن في ذلك تدخلا في عمل الهيئة التشريعية قد يؤخر التشريع ، وقد يكون ذلك حقا في بادئ الامر ، حين لا يكون للنواب ثقافة قانونية صالحة ، وليس بالتأخير من ضرر ، اذا ما كانت نتيجته وضع مشاريع واعية وحكيمة ، وهناك أمر ما ينبغي

أن يعزب عن باتنا . وقد وردت الإشارة اليه عد حديثنا عن
السيادة ، وهو أننا نقيم نظامنا على محاربة الفكرة الخاطئة ،
حيث القوة تصنع الحقوق ، وتقتضى الحقوق ، وحيث الدولة
هى القانون . ونيسم وجهنا شطر الفكرة الصائبة ، حيث الحق
هو القوة ، وأن بدا أعزل ، قليل الناصر . وحيث الدولة تخضع
للقانون ، والشعب ، وهو صاحب السيادة . يخضع للقانون ايضا ،
لانه لا يستبد سيادته من مجرد وجوده . وانما يستبدها من
حبه للقانون ، وفهمه اياه ، وامثاله له . وهذا ما جعلنا نشدد فى
دستورية القوانين . وما جعلنا نعتبر الهيئة التشريعية الممثلة
الفقري فى الهيكل الحكومى .

دستورية القوانين

والحق أن التشديد فى الرقابة على دستورية القوانين أمر
طبيعى بالنسبة لكل مجموعة بوجه عام ، ويالنسبة لمجموعتنا
المتخلفة بوجه خاص ، وذلك لانه قد أتضح من حديثنا عمن
القانون ، وعن الدستور ، أنه لا يحسن التقنين الا من أوتى حظا
وافرا من العلم بخصائص النفس البشرية . وبطبيعة الجبرية .
حتى يجيء التقنين عدلا شاقيا لمرض الصدور ، ونحن اذا نجعل
التشريع فى البرلمان حقا من حقوقه الطبيعية . بصرف النظر عن
مستوى النواب ، أننا صير قى أتجاهنا الاساسى : وهو انك لا
يمكن أن تربي الناس الا اذا أعطيتهم الفرصة الواسعة فى

التجربة . حتى يتعلموا بأخطائهم . وما أتركه على دستورية القوانين إلا وسيلة لتنيه الهيئة التشريعية الى الخطأ واعانتها على تصحيحه ، وسيكفل الدستور الاجراء الذى يتبع فى ذلك .

والالتزام البرلمان فى تسريعه تحقيق التنسيق بين حاجة الفرد وحاجة الجماعة يلزمه أن يكون تشريعه اشتراكيا ، يسلك موارد الثروة جميعها للشعب ، لا للأفراد ولا للدولة ، ويحدد الملكية الفردية بامتلاك مالا يستخدم فى استغلاله أى مواطن . وعندما تقدم البرلمان مشروعات قوانين يحسن سماع آراء المواطنين الذين سينتثرون بها ، وآراء الفرع التنفيذى الذى يمكن ان تسسه أثناء انجاز عمله قبل أن تصبح تلك المشروعات قوانين . ويسكن أن تقدم مشروعات القوانين من أى فرد ، أو جماعة ، أو من مجالس الولايات التشريعية ، الى البرلمان . او أن يطلب البرلمان رأى هذه المجالس فى أى تشريع يرى أنه سيؤثر على الرعايا الذين تخدمهم بعلمها التشريعى . وستكون لجان اختصاص داخل البرلمان من الفنيين فى كل فرع من فروع المرافق العامة . والبرلمان الحق فى الاعتراض على أى تشريع ، أو اجراء تتخذه الولايات ، لا يكون دستوريا ، أو متشيا مع مصلحة الحكومة المركزية عامة . والقانون الذى يجيزه البرلمان يقدم للرئيس للتوقيع عليه . فإذا ما وقع عليه صار قانونا ، وإذا أعاده للبرلمان متحوبا بأسباب رفضه التوقيع عليه لم يصر قانونا الا إذا أجازه البرلمان مرة أخرى بأغلبية الثلثين ، وإذا لم يوقع عليه : ولم يعلمه نفي ظرف شهر من الزمان . صار قانونا ، من تلقاء ذلك .

والبرلمان المركزى يقوم على وحدة تشريعية لسائر البلاد ، ولكن المجالس التشريعية للولايات يمكنها أن تشرع لمجموعتها حسب الاوضاع ، والامكانيات ، والحاجة ، على أن تحصر على أمرين : أولهما موافقة تشريعها للدستور دائما ، وثانيهما أن يستهدف تشريعها تطوير الولاية ، حتى تتحقق الوحدة التشريعية لسائر البلاد ، حتى فى الأحوال الشخصية

والى جانب سلطاته التشريعية هذه ، فإن البرلمان يختص بالمسائل التى تهم الاتحاد بأكمله : فى الداخل ، كتنسيق نشاط الولايات فى جميع وجوهه ، حتى يطرد تطورها الى تقارب . وتماسك ، واتحاد ، يقوى كل حين بعض اختيار الولايات . وفى الخارج ، إعلان الحرب ، اذا اقتضى ذلك ضرورة الدفاع . والتصديق على المعاهدات ، والاشراف على تجارة البلاد الخارجية ، وأستيراد رؤوس الاموال الاجنبية لاي من الولايات لدى الضرورة وبالصورة التى يراها لمصلحة البلاد ، والتصديق على الميزانية العامة للحكومة المركزية ، والخاصة بكل ولاية من الولايات ، وله ان يشرف على تنمية الاقتصاد الوطنى بأجراء التحقيقات ، وأبتداع وسائل للتنمية يقترحها على الرئيس ، كما للبرلمان الحق فى أن يعترض على تعيين أى من كبار الموظفين . وله الحق فى أن يتهم أى موظف مدنى بأساءة التصرف ، بحيث يمكن أن تحال التهمة لتحرى مجلس الدولة . وللبرلمان الحق فى اختيار رئيسه ، وسائر موظفيه ، ولجان اختصاصه ، ومقررى تلك اللجان ، وله سلطة التحقيق ليتسنى له دراسة الأحوال

الخاصة التي تدعو لسن القوانين الجديدة ، وليعرف كيف يشتغل كل من أعضاء السلطين التنفيذية والقضائية ، مما قد يؤدي الى ابتداء منافع جديدة للشعب ، وله حق اقتراح اقامة الاصلاحات التي يراها ، كما له حق التحقيق في سيرة اعضاءه بأن يطلب مثلا من أشخاص متازين من الشعب معلومات عنهم أو بأي وسيلة أخرى

وللبرلمان حق الاشراف على تشريع جميع الهيئات التشريعية في الولايات والمقاطعات والمدن والقرى ، ليري ملاءمتها للدستور ولاغراض الحكومة المركزية ، من حيث حماية حقوق الناس جميعا ، حتى يكون لهم حق التنقل ، بدون قيد ، بين جميع الولايات ، وحق الاستيطان في ايها شاءوا ، متمتعين بحقوق الحياة ، والحرية ، والامتلاك ، في حدود القانون ، وأن يلجئوا الى المحكمة في طلب العدالة ، والحماية ، كلما شعروا بظلم أو لطم .

الفصل السابع الهيئة التنفيذية

السلطة التنفيذية يخولها الدستور لرئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب انتخابا مباشرا ، كما ينتخب نائبه مرة في اكل أربع سنوات ، وفي حالة تخلى الرئيس عن منصبه يخلفه نائبه ، وفي حالة تخليهما معا ينتخب البرلمان من يقوم مقام

الرئيس لمدة الدورة الرئاسية ، ومهمة الرئيس الاساسية تنفيذ الدستور ، والقوانين التى يسنها البرلمان ، وتسيير الادارة جسيما لمصلحة الامة . وهو يستعين فى ذلك بهيئة تنفيذية كبيرة مشتملة على عدة دوائر تنفيذية ، كل منها تحت رئاسة عضو من اعضاء حكومته . والرئيس فى عمله هذا مسئول امام الشعب ، وأعضاء حكومته مسئولون أمامه هو ، عن تنفيذ منهاجه الذى يرسى الى تحسين أحوال الامة بعمامة ، وللرئيس حق الاعتراض على أى تشريع يسن فى البلاد ، ولا يصير تشريعا بدون موافقته ، الا بأجازته بأغلبية الثلثين ، وعليه اصدار اللوائح ، والأوامر التنفيذية وهو يتوخى فيها أن تكون دستورية كدستورية القوانين ، كما عليه مسئولية العلاقات مع الدول الخارجية ، وتنفيذ المعاهدات ، وتعيين السفراء ، والوزراء المفوضين ، وله أن يقبل السفراء الاجانب ، وضباط الاتصال ، وأن يتصل بالحكومات الاجنبية بنفسه أو بواسطة وزير خارجيته . ويجب الا يقل عمر الرئيس عن ثلاثين سنة ، وأن يكون سودانيا ، وأقام بالسودان مدة خمس عشرة سنة متصلة ، على الاقل ، وهى المدة التى تكون سابقة لترشيحه مباشرة ، وأن يكون ذا أهليه عليه وإداريه ، وعقلية ، وخلقية ، وبرشح كل مواطن يرى فى نفسه هذه الاهلية نفسه للرئاسة ، وينتخب الشعب الرئيس ، ثم يعين الرئيس مجلس وزرائه الذى يتكون من وزراء للعارف ، وللصحة ، وللمالية والاقتصاد ، وللخارجية وللداخلية والزراعة ، وللتجارة والصناعة ، للدفاع ، وللعمل . وللوزراء حق الاشراف على

المرافق فى جميع البلاد كوحدة ، ويفاؤن كلا منهم عدة مساعدين ومستشارين ، ووزارته تقسم الى عدة مصالح ، واقسام ، ومكاتب وتكون هناك اعدة هيئات مستقلة عن الوزارات ، تشرف عليها لجان ، وتعين هذه الهيئات المستقلة الرئيس على انجاز مهام منصبه الخطير : كلجنة الجزيرة ، ولجنة تشرف على أعمال السكة الحديدية ، وأخرى للبوستة ، وهناك مصلحة المراجعة ، ومصلحة العدل ، وهما مستقلتان تحت أشرف الرئيس ، الذى يعين أيضا القضاة للحاكم المركزية المختلفة ، وللمحكمة العليا ، وللمحكمة العدل الدستورية وللمحكمة الاستئناف العليا ، ورئيس القضاء ، ويكون كل ذلك بسوافة البرلمان ، ويعتبر حكام الولايات نوابا للرئيس ، يعينونه على إدارة ولاياتهم ، وهم ينتخبون بواسطة سكان الولايات ، ويعينون مساعديهم على نحو مايفعل الرئيس وللرئيس حق استفتاء الشعب فى أى امر يريده . أو اذا اختلف مع البرلمان فى أمر هام ، وينص الدستور على الاجراءات التى تتبع حينئذ . وللرئيس ان يلغى أعمال حكام الولايات اذا رأى أنها لا تستقيم مع القانون وعلى الرئيس يقع واجب استشار الموارد فى سائر البلاد ، وأنتاج أدوات الاستهلاك ووضع الحدود على توريد مايستورد منها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين سائر المواطنين ، وتحضير الميزانية المركزية ، « وميزانيات الولايات » بشكل يحقق التناسق فى تطويرها ، ويعاون الرئيس فى عمله ، الى جانب الموظفين المذكورين ، جهاز منظم من الخدمة المدنية يكون الاتساق اليه ، والترقية فيه ،

على أساس الجدارة ، والمقدرة ، التى يمكن أن يقام الامتحان للتعرف عليها ، ومع أن هذا الجهاز محمى ، وتشرف على تنظيمه وحمايته لجنة ، الا أنه خاضع للمراقبة المستمرة من البرلمان ، ومن الشعب ، ومن الحكومة ، حتى لا يتورط فى الرتابسة ، وتنقطع صلته بالابتكار والتجديد ، ومرتب الرئيس لا يزيد ، فى بادىء الامر ، عن الالف جنيه فى العام ، ويقيم بالسراى حيث يتخذ مكاتبه أيضا

الفصل الثامن الهيئة القضائية

القضاء هو السلطة الثالثة فى الحكومة المركزية ، وهو قضاء موحد : فلا قضاة شرعيين ، وقضاة مدنيين ، وأنما هم قضاة محاكم صغرى ، أو محاكم كبرى ، أو قضاة المحكمة العليا ، ويشرف على القضاء رئيس القضاء ، وهو ، وقضاته يعينهم رئيس الجمهورية ، بموافقة البرلمان ، وهم يقون فى مناصبهم ، مادام عملهم مرضيا ، ويباشرونه فى حرية واستقلال عن أى نفوذ أجنبى ، وأعمالهم كلها علنية ، ويعين مرتباتهم البرلمان ، وينص الدستور على الا تنقص مرتباتهم مدة وجودهم فى مناصبهم ، وهم لا يعزلون الا لعدم الصلاحية الواضح ، ولا ينقلون الا بواسطة رئيس القضاء وحده ، وللقضاة مجتمعين ومنفردين ، الحق فى الاعتراض على دستورية القوانين ، ولهم الا يطبقوا أى قانون يعتقدون عدم دستوريته ، وتكون هناك محكمة استئناف

عليها ينص الدستور على قيامها لتشرف على قضاء جميع المحاكم ، وقضايا الخلاف بين الولايات ، ولها صلاحية تفسير الدستور وهي تتكون من خمسة من القضاة ، يجلسون في هيئة ، تحت رئاسة رئيس القضاء ، وينسرون أحكامهم بالأغلبية ، وتسجل الاقليه معارضتها للقرار الرسمي ، وللرئيس صوت مرجح عند الاقتضاء ، وهناك محكمة أدارية للنظر في الخلاف الذي ينشأ بين الحكومة والافراد أو الهيئات ، كما ان هناك محكمة عدل دستورية يرفع اليها الخلاف حول دستورية القوانين ، ويستأنف حكمها فيه لمحكمة الاستئناف العليا آتفة الذكر ♦ ♦

الفصل التاسع . حكومة الولايات

لكل ولاية دستور مكتوب ، يحوى ، بالإضافة الى المسائل الاساسية الواردة فى الدستور المركزى ، القضايا الخاصة المحلية ، بشكل لا يتعارض مع الدستور المركزى . وأن تأثر بمستوى الولاية المادى ، والاجتماعى ، والثقافى ، ويكون خطوات اولى فى تطوير الولاية نحو وحدة الدستور ، بين الولايات والحكومة المركزية ، ووحدة التشريع ايضا وينص دستور الولاية على الطريقة التى بها تؤلف حكومة الولاية وحكومة كل من المقاطعتين ، والمدن والقرى . ويضمن هذا الدستور كل الوسائل التى تكفل ترقى الولاية ، وهو عرضة للتعديل المستمر ، اما بواسطة الاستفتاء الشعبى العام ، او بواسطة

المجلس التشريعى للولاية ويكون غرض تعديله مواصلة تطويره حتى يبلغ مرتبة الاتحاد . والانطباق مع الدستور المركزى ودستور الولاية هو مصدر سلطات حكومتها ، وبسوجه يقوم مجلس تشريعى ينتخب من رعايا الولاية بواسطة المواطنين البالغين من العمر الثامنة عشر من رجال ونساء ، وتكون لهذا المجلس التشريعى بالنسبة للولاية جسيمات صلاحيات البرلمان المركزى بالنسبة للحكومة المركزية لانه ، فى الحقيقة . امتداد له كما ان حكومة الولاية امتداد للحكومة المركزية . وبسبب دستور الولاية ينتخب المواطنون حاكم الولاية ايضا . ويمكن ان يكون الحاکم مستجلبا من خارج الولاية اذا رأى السكان ذلك من المصلحة . ويعين الحاکم المنتخب هذا مساعديه الذين يكونون مسئولين امامه عن العمل لترقية الولاية ولتنسيق مجهود المقاطعتين داخلها . كما يكون هو مسئولا امام سكان الولاية . ويعتبر مساعده ضباط تنفيذيين للفروع الأساسية للحكومة المركزية . وهم . فى حقيقتهم يكونون امتدادا لسلطات وزراء الحكومة المركزية : للعارف ، والصحة . والمالية والاقتصاد . والمخارجية . وللداخلية ، والزراعة ، وللتجارة والصناعة والدفاع والعمل . كما ان للولاية لجانا تعتبر امتدادا للجان المستقلة فى الحكومة المركزية . وللولاية نظام خدمة مدنية يسير على نفس خطوطه فى الحكومة المركزية . ولكل ولاية نظامها القضائى : حيث يرشح حاكمها قضاتها بمعاونة المجلس التشريعى . ثم يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة رئيس القضاء .

ويعمل القضاء في استقلال تام وبعلنية كاملة ، ولا يخضعون
 الا لرئيس القضاء المركزى الذى سيكون له نائب يشرف على
 قضاء كل ولاية . ويضمن الدستور لقضاة الولايات كل ما
 يضمنه من استقلال لقضاة الحكومة المركزية ، ولكل ولاية
 محكمة عليا تشرف على قضائها ، ويستأنف اليها قضاء جميع
 محاكم الولاية ، ويستأنف قضاؤها هي للمحكمة العليا المركزية ،
 والولاية قوات بوليسها الكافية لحفظ الامن الداخلى ، وتخضع
 هذه القوات لحاكم الولاية مباشرة ، ولكل ولاية . كما للحكومة
 المركزية . محكمة اداريه تختص بفض النزاع بين الافراد والهيئات
 وبين حكومة الولاية . كما ان لكل ولاية محكمة عدل دستورية يرفع
 اليها النزاع حول دستورية القوانين واهمها صلاحية تفسير
 الدستور . . . ويستأنف حكمها لمحكمة العدل الدستورية المركزية

الفصل العاشر حكومة المقاطعة

كذلك لكل مقاطعة دستور مكتوب ، يحوى المسائل الاساسية
 فى الدستور المركزى : كتلك التى تخص حقوق المواطن الاساسية
 بالاضافة الى القضايا المحلية الخاصة بالمقاطعة . ويراعى فى هذا
 الدستور ان يستقيم اولامع دستور الولاية . والا يخرج عن
 دستور الحكومة المركزية . ويستهدف هذا الدستور تطوير
 المقاطعة لتلحق بمستوى الحكومة المركزية ويكون خطوة اولى فى

هذا التطوير : وهو يخضع للتعديل المستمر بواسطة الاستفتاء العام لسكان المقاطعة ، او بواسطة مجلس المقاطعة التشريعي ، ويكون ذلك الدستور مصدر سلطات حكومة المقاطعة ، وبمقتضاه ينتخب مجلس تشريعي يباشر سن القوانين التي تكفل تسيير المقاطعة في طريق الترقى بأطراد ، وتكون لهذا المجلس ، بالنسبة للمقاطعة ، نفس سلطات المجلس التشريعي ، بالنسبة للولاية ، ويعتبر هو في ذاته امتدادا لذلك المجلس ويشترك في انتخابه سكان المقاطعة البالغون من العمر الثامنة عشرة من الرجال والنساء ، على السواء ، وبموجب الدستور ينتخب السكان حاكم المقاطعة ، ويمكن ان يكون من سكان المقاطعة كما يمكن ان يكون من خارجها ، اذا رأى السكان الفائدة في ذلك ، وحاكم المقاطعة يعتبر مساعدا لحاكم الولاية . وهو مسئول أمامه كما هو مسئول أمام الشعب ، وله ان يعين اعوانه الذين يعينونه على تنفيذ منهاجه ويكونون مسئولين أمامه هو عن حسن تادية اعمالهم ، وهم ايضا عبارة عن ضابط تنفيذي للرافق الاساسية في الحكومة المركزية من تعليم وصحة وزراعة وداخلية ومالية الخ الخ : هذا بالاضافة الى ما هناك من مرافق قد تكون من حاجة المقاطعة المحلية ، ذلك بأن أكبر جهد حاكم المقاطعة يجب ان ينصرف الى العناية المباشرة برعاياه ، بان يجعل مستيطان البدو منهم سكنا ، وذلك بتوفير المياه لهم ولماشيتهم ، وبصيانة المراعى ، وبحفظ الكلاء بطريقة علمية ليستعمل في فصل

الحييف ، وباستعمال الرى الصناعى فى زراعة العلف ، وبتشجيع تربية المواشى على الطرق العلمية الحديثة ، وتحسين نوعها ، فانه قبل ان يتحقق الاستيطان لا يسكن التعليم ولا التسدين ، ما لا يتفق عادة الا لسكان المدن ، او القرى . وغنى عن القول ان التعليم هو الاسلوب الوحيد الذى يحو الفوارق ويقارب بين العادات ويعمل على وحدة الشعب بوحدة اللغة ، لان التعليم يحى اللغة العربية بين السواطين ، ويقل اللهجات المحلية او يضعفها . ثم ان على حاكم المقاطعة واجبات اخرى ، غير هذه ، كثيرة : كتنية الموارد الطبيعية من جيع وجوعها ، وتحسين صحة السكان ، وتنويرهم سياسيا واجتماعيا وفنيا وعليا . . . ولكل مقاطعة نظامها القضائى على غرار ما للولاية ، واحكامها تستأف لمحكمة الولاية العليا ، ولها كل فرص الاستقلال وهى لا تخضع الا لمثل رئيس القضاء ، وقضاتها يرشحهم الحاكم بموافقة المجلس التشريعى ، ويعينهم رئيس الجمهورية بشاورة رئيس القضاء ، وللمقاطعة محكمة عدل اداريه ولها محكمة عدل دستورية ، واحكام كل منهما تستأف للمحكمتين المائلتين بالولاية ، اللتين تستأف احكامهما يدورها للمحكمتين المائلتين بالحكومة المركزية

ولكل مقاطعة سلك خدمة مدنية يسير على غرار نظيره فى حكومة الولاية وفى الحكومة المركزية ، ويخضع لنفس الاعتبارات التى يخضع لها فى الحكومة المركزية وكذلك لكل مقاطعة قوات بوليسها التى تخضع لحاكمها وتكون كافية لحفظ الامن والنظام

الفصل الحادى عشر حكومة المدينة

ولكل مدينة ايضا دستور مكتوب ، تكون به الحقوق الاساسية ، ولا يشذ عن دستور الحكومة المركزية ، وانما يعنى بالمسائل المحلية الخاصة بكل مدينة والحق ان تسيته بالدستور فيها شئ من التجوز ، سببا حرصنا على تنسيق الاجهزة بين قاعدة الهرم والقمة والمحافظة على وحد . التسية . ووحدة التربية السياسية ، والا فهو اقرب الى برنامج تطوير منه الى دستور . وسيكون دستور المدينة مصدر سلطات حكومتها . وبقتضاء ينتخب مجلس المدينة التشريعى ، الذى سيضع من القوانين ما يكفل تطوير المدينة من جميع الوجوه حتى يجد فيها مواطن كل ما يحتاجه من وسائل التقدم والحياة والسعادة الكاملة . وبسوجب هذا الدستور ينتخب المواطنون البالغون الثامنة عشرة من رجال ونساء محافظ المدينة ، كما انتخابوا مجلسها التشريعى وللحاكم أن يعين مساعديه الرئيسيين الذين يكونون مسئولين أمامه عن تنفيذ منهاجه لترقية المدينة . كما يكون هو مسئولا امام سكان المدينة الذين انتخابوه ، ويعتبر محافظ المدينة مساعدا لحاكم المقاطعة . ويتوخى فيه ، وفي معاونيه ان يكونوا ، بقدر المستطاع ، امتدادا لمهام الرجال المركزيين فى التعليم ، وفي الصحة ، وفي التجارة والصناعة الخ . ويكون هم حكومة المدينة تنوير الشعب وتعليمه ورفع مستواه وأشراكه

فى أعمال الحكومة ، ينشر المقرارات ، وعناية القضاء ، والتشريع وباستعمال جميع وسائل التحقيق ، وخاصة السينما ، وبشر لندية الصيان ، ودور المرشدات ومنظمات الكشافة وباقامة اتحادات الشبان والشابلات ، وبتطويع جميع هذه المنظمات لنشر الثقافة ، وبث روح الخدمة ، حتى تحظى جميع مرافق المدينة بالترقية والتجديد المطرد . وعلى حكومة كل مدينة تنظيم وسائل ربط ألقى التى حولها بها وأيجاد علائق ثقافية وفنية وتجارية معها ، ومع المدن الأخرى البعيدة أو القريبة . وللمدينة محاكم يرشح المحافظ قضاتها ، ويعينهم رئيس الجمهورية ، بالتشاور مع رئيس القضاء ، والمدن الكبرى محاكم عليا تشرف على قضائها وتسانف أحكامها لمحكمة المقاطعة العليا

الفصل الثانى عشر حكومة القرية

تلى نفس نظام المدينة ، يكون للقرية دستور مكتسوب ، ويكون مصدر سلطات حكومة القرية ، التى تتكون من مجلس تشريعى منتخب ومجلس تنفيذى منتخب ، ومن محكمة قرية ، وتحاول القرية تطبيق الديمقراطية المباشرة لسهولة ذلك فى مجتمعا الصغير ، حيث يسكنها أن تشرك المواطنين جميعهم فى جميع الأجراءات التى تتخذ فى التشريع ، وفى التنفيذ ، بطريق مباشر تقريبا . كما تحاول المناواة التامة بين الرجال والنساء ، فى حق

الترشيح ، وحق الانتخاب ، ويكون هم حكومة القرية النهوض
 بجموعتها بكل الوسائل وبأقل التكاليف فتستعمل مسجد
 القرية كصلى ، وكحكمة للقرية ، وقاعة محاضرات ، وكقاعة
 اجتماعات للمجلس التشريعى ، الذى ربما لا ينعقد الا مرة فى
 العام وفى القرية يطبق التعليم المختلط ، وفى جميع المراحل ،
 وتستعمل بناية المدرسة ليلا لتعليم الكبار ، وتعمل القرية كما
 تعمل المدينة ، فى تنظيم هيئات الشبان والشابات ، والكشافة ،
 والمرشديات ، وتطوعها لخدمة القرية ، فى جميع الوجوه كما تعمل
 فى تشجيع المنافسة فى الرياضة ، والعلم ، والفن ، بينها وبين القرى
 المجاورة . وتعنى حكومة القرية - شيخ القرية - بحفظ سجل
 المواليد ، والأموات والزيجات الخ الخ ، ويكون شيخها
 منتخبا بواسطة السكان البالغين من العمر الثامنة عشرة من رجال
 ونساء ، ويعين الشيخ معاونيه ويتوخى فيهم ، حيث كان ذلك
 مسكنا ونافعا ، أن يكونوا امتدادا لمهام الرجال المركزين فى التعليم
 والصحة والزراعة الخ الخ . وحكومة القرية ، أو قل الشيخ مسئول
 عن تنظيم قريته فى التخطيط والبناء ، حتى تصبح قرية نموذجية
 حيث جميع مرافقها موضوع وضعا هندسيا ، والحكومة المركزية
 مسئولة دائما أن تمديد المعونة الفنية الضرورية لذلك . ولكل
 قرية محكمة تفض النزاع ، وتتناقش أحكامها الى محكمة
 المدينة العليا ، وقد يكون لبعض القرى كما للمدن ، نظام
 بوليس بسيط يعين على حفظ الأمن ويكون خاضعا للشيخ ،
 والقرى تكون تابعة للمدن المجاورة لها ، ويكون هناك مجلس

مختلط من سكان المدينة وسكان القرى التى تتبعها ينسق الاعمال المشتركة بين المدينة وريفها . وينص دستور المدينة على تكوين هذا المجلس ، وعلى اختصاصاته التى من أهمها رفع مستوى الريف ، حتى يجد فيه سكانه ما يغريهم بالاقامة فيه . ويصرفهم عن النزوح إلى المدن بالشكل الذى نراه اليوم . فأننا نهذف إلى إقامة ديمقراطية المدن الصغيرة والأرياف العامرة ، لا إلى ديمقراطية المدن الكبيرة ، والأرياف الخربة الخالية من السكان .

الفصل الثالث عشر الاقتصاد

لا بد لفروع الحكومة جميعها من تسويل ، ولذلك لا يكون الحديث عن الدستور مستوفى إلا إذا تحدثنا عن تسويل الجهاز الحكومى والحق أننا لا نعتقد أن الديمقراطية عبارة عن مداول سياسى فحسب ، ذلك بانها لا تحقق إلا إذا قامت على ثلاث دعائم هى : للمساواة السياسية ، والمساواة الاقتصادية ، والمساواة الاجتماعية . ولقد بينا خطوط المساواة السياسية فى محاولتنا وضع اسس الدستور ، وعندنا أن المساواة الاقتصادية تعنى وضع حد أعلى للدخول وحد أدنى ، لا يبلغ التفاوت بينهما أن يخلق طبقة عليا تنظر بتأفف إلى طبقة دنيا ، على أن يكون الحد الأدنى كافيا ليكفل للمواطن عيشا يليق بالكرامة

الانسانية وأن يكون مكفولا حتى للعجزة الذين لا يتجسسون.
وحتى للأطفال على أن نعمل عملا متواصلا لتسية الموارد حتى
يرتفع الحد الأدنى والحد الأعلى إلى مستوى الحياة الرغيدة
ونحن لذلك نجعل ملكية المرافق الاقتصادية جميعها للشعب
لا للأفراد ولا للدولة ، ونعنى بذلك مصادر الإنتاج ، ووسائل
الإنتاج ، على أن تديرها الأجهزة التنفيذية في جميع مستوياتها
بالتعاون مع المواطنين ، وعلى أن تعمل هذه الأجهزة على تدعيم النظم
التعاونية بين الشعب في الزراعة والصناعة والتجارة ، مبتدئة من
القرية ، فالمدينة ، فالمقاطعة ، فالولاية . فالحكومة المركزية
التي يكون عملها الأساسي رسم السياسة العامة ، لتوسيع المرافق
الاقتصادية وتدعيمها ، وتوحيدها ، وامتدادها بالارشاد الفني
والإداري ، ثم الإشراف على التوزيع حتى تقوم العدالة على
أسس تحقق المساواة الاقتصادية بين سكان القطر جميعه ،
وسنفرد للمساواة الاقتصادية سفرا مستقلا . يكون متمما
لاسس دستورنا هذه التي قدمناها ، ونرجو أن يصدر هذا
السفر قريبا .

الفصل الرابع عشر التعليم

كما سنفرد للتعليم سفرا منفصلا ، يكون متمما أيضا لاسس الدستور.
هذه التي قدمناها آنفا ، لأن الديمقراطية لا تقوم في شعب

جاهل ويكفى هنا أن نقول أننا نهىء جميع أجهزة الحكومة لتعين شعب في تثقيف نفسه . وسبق تفصيل هذا في مكانه من الدستور ، وستكون المدارس مجال التعليم الرسمي ، الذي بعد ذلك من الرجل والمرأة ليعملوا في المجموعة فيما تؤهله له مواهبه وطبيعته وسيكون التعليم بالمجان في جميع مراحلها ، وسنعمل على أن نجعل التعليم الأولي إجباريا في جميع الولايات يأخذ الطفل والطفلة من سن الخامسة ويتعهد بهم إلى سن الخامسة عشرة ، على أن يعطيهم تعليما مهنيا في جميع المراحل يعلمهم ليكونوا نافعين في الوسط الذي يعيشون ويعملون فيه وسيستعمل البناء الواحد في القرية أو المدينة لمدة ست عشرة ساعة كل يوم : لتعليم افواج البنين والبنات من غير اتفاق كبير في إقامة البنات المتعددة لكل مدرسة على حده ، وستستخدم المساجد إلى جانب الصلاة . لاغراض التعليم التي تتناسب معها كالمحاضرات والمناقشات العامة حتى تنتشر الثقافة العلمية والفنية بكل وسيلة وباقل تكاليف مادية ممكنة وحتى يكون التعليم والتثقيف الشغل الشاغل للدولة والهيئات وللأفراد

الفصل الخامس عشر

الاجتماع

وهذا ايضا نعد فيه سفرا يتم أسس الدستور ، ونستطيع هنا أن نقول أننا لا نقيم فروقا اجتماعية على أى أسس من الدين أو

لون ، او الجنس ، أو اللغة ، أو النوع — رجل وامرأة — .
لناس عندنا سواسية لا يتفاضلون الا بالعقل والخلق ، ومحك
لك العدل في السيرة بين أناس والنصح والاخلاص للمواطنين
، السر والعلن ، والخدمة العامة في كل وقت وبكل سبيل
نا ننسى جميع موارد الثروة ، النباتية ، والحيوانية ، والمعدنية،
الصناعية ، لنستعين بها على تنمية المورد البشري وتحسين نوعه.
محو فوارقه بالتثقيف والتسدين ، حتى يمكن التزاوج بسبيل
تسيع طبقاته ، وبذلك تبحي الطبقات . والحق أن بلادنا شاسعة.
ليلة السكان ولذلك فإنه سيقوم قسم خاص في وزارة العمل
مهد إليه بتنظيم الزواج ، ويتعاون مع وزارة الصحة ، وقسم
لتغذية في وزارة الزراعة ، ومع وزارة المعارف ، للإشراف أثناء
التغذية الصحيحة للأطفال منذ الحمل والى أن يتركوا مرحلة
لتعليم الإلجبارى في سن الخامسة عشرة كما سيعمل قسم
لمنازل الشعبية بوزارة العمل ، مع المصالح والوزارات المختصة،
تحسين العناية بالمستوى الصحى ، بتحسين المنازل وتنظيم المدن.
والقرى .

وهناك نقطة هامة ركزنا عليها كثيرا في حديثنا الماضى :
ونريد أن نختم بها هذه النبذة وهى أننا نعتبر كل فرد -
بها كانت حالته العقلية أو الجسدية ، غاية في ذاته ، لا وسيلة
الى غاية وراءه .

خاتمته

يتضح من كل هذا ، أننا بدستورنا الذى أوجزنا اسسه آنفا نختار لجمهوريتنا النظام الرئاسى ولدولتنا الاتحاد المركزى وذلك لاننا بهذا الوضع نسير نهوض بلادنا بسرعة وتركيز ، فإن النظام الرئاسى . فى مثل طورنا الحاضر . أنسب ما يكون لنا لما يهيم من إدارة حازمة ، سريعة ألت فى الامور الى جانب ما يكفل من ضمانات لتلك الادارة ، لتكون مسجلة ورشيدة وديمقراطية ، ثم أننا نعتبر النظام الرئاسى نظاما مرحليا يعد الشعب لممارسة النظام الاكثر ديمقراطية وهو النظام البرلمانى الذى يكون توزيع السلطات فيه اكثر شولا مما هو فى النظام الرئاسى فكأن النظام الرئاسى عندنا نظام وصاية ، ولكنه أقرب نظم الوصاية الى الديمقراطية ، بل هو فى الحقيقة ديمقراطى .
تماما . . .

واما الاتحاد المركزى فانه ، زيادة على انه تنظيم لمجتمعنا الصغير - السودان - على نفس الاسس التى يمكن ان يقوم عليها تنظيم مجتمعنا الكبير - العالم - وهو ما دعونا اليه فى ديباجة دستورنا ، يناسبنا من حيث حاجتنا الحاضرة كل المناسبة ، وذلك لانه يوفق بين مزايا الوحدة الوطنية المنشودة ، ومزايا الاستقلال الذاتى المحلى ، فيضمن وحدة التشريع فى المسائل الهامة ، التى يحسن أن يكون التشريع فيها موحدا لجميع الدولة ، ويسمح فى الوقت نفسه بايجاد تشريعات خاصة محلية ، فى

المسائل التى تقضى المصلحة المحلية بان يكون لكل بقعة تشريعها الخاص ، طبقا لمصالحها المتميزة عن مصالح البقاع الاخرى . فان هذا ادعى أن يرقى أقاليمنا المتخلفة - وكلها متخلفة - بسرعة وتركيز . ثم أن الاتحاد المركزى بها يستدعى من توزيع السلطات بين الهيئة المركزية وحكومات الولايات والمقاطعات والمدن والقرى يصبح ادنى ان يحول دون استبداد السلطة الواحدة، المركزة المتمتعة بالسلطان الكامل على جميع أجزاء الدولة . وفى هذا وضع للسيادة فى الشعب . هو فى ذاته خليف أن ينهض بالمواطنين ويصحح رأيهم فى مقدراتهم وفى قيمتهم الذاتية وبغير هذا التصحيح لن تبرز شخصية الشعب، ولن يتكون الرأى العام القوى المستدير، زيادة على ان هذا النظام . بما يضع أمور المواطنين فى الولايات والمقاطعات والمدن والقرى فى أيديهم يحفز الأفراد على الاستزادة من الثقافة العامة ويعث فيهم روح الاهتمام بالمسائل العامة ، كما أنه يؤدى الى تحسين الإدارة ودقة سير دولاها ، وهو أيضا ، بما يوفق بين عاطفتى الاتحاد والاستقلال لدى الولايات يحل الثقة بين المواطنين محل الشك ويسير بأجزاء القطر بسرعة نحو التقدم ونحو توثيق العلاقات ، ونحو تقوية الاتحاد

وقد يظن أناس أن هذا الدستور لايناسب حالة البلاد المتأخرة والحاضرة وأن تقسيمها الى ولايات تتمتع بالحكم الذاتى سيضعفها ، ولكن يجب الا يغيب عن الذهن : أننا فى بادىء

امرنا ندعو الى مركزية قوية تعطى الولايات من الحكم الذاتى
القدر اليسير الذى تطبيقه ، من غير أن تضعف المركزية
أو يتعرض الامن الداخلى فى البلاد الى ما يهدده ، ثم تسير
بالولايات الى حيث تصبح اهلا لتولى الحكم الذاتى الكامل ،
واضعة فى ذهنها دائما : أن اسرع وسيلة لتعليم الشعب ، هى
أتاحة الفرصة له ليتعلم من أخطائه فى معالجة مشاكله ، وفى
ممارسته الحرية ، لان الحرية لا تعام الا بسارستها ، ومباشرتها ،
ثم انه يجب الا يغيب عنا ان بلادنا عرفت اللامركزية دائما غير أن
اللامركزية فيها كانت قائمة على أسس قبلية لا على أسس
ديمقراطية ، كالتى ندعو اليها نحن الآن . ويجب الا يصحب طور
الانشاء الا أقل قدر من الانحلال ، مما قد يكون طبيعيا فى مثل
هذه الحالات ، ولكن لا يمكن التساهل بأى حال من الاحوال ،
ولاى اعتبار من الاعتبارات ، فى مسألة الامن العام فى سائر
انحاء البلاد ، ولذلك فستكون قوات البوليس مركزية الى زمن
قد يطول فى حق بعض الولايات حتى تتأهل لمباشرة أدارتها من
غير ان يتعرض الامن فيها الى أى هزة من جراء تلك الممارسة .

أما بعد فإن هذه هى الاسس التى ستقوم عليها الصياغة
القانونية الفنية للدستور الذى نريد ، وقد يبدو لدى النظرة
العجلى أنه دستور طموح فضفاض ، والحق غير ذلك ، فانه
دستور عملى ، يبدأ بالبداية التى هى وضعنا الراهن ، ويختط
النهاية التى هى غاية السودانيين وغاية الانسانية فى وقت معا ،

ثم يرسم خط السير بين البدايه والنهاية رسما واعيا ، لانه لا يريد أن يترك التطور يسير على هيئته ، من غير تدبير وتقدير يوجهانه ويحفزانه ، فإن الحياة اقصر من ان تنفق في محاولة لا تتسم بالحدق والذكاء في التقدير والتدبير ، ونحن نتقدم بهذا الدستور لامتنا ، ونرجو أن يوفقنا الله الى تطبيقه وتحقيقه ، وعلى الله قصد السبيل .

الباب الثانى

اهداف ودستور
الحزب الجمهورى

مقدمه

تحت أسم «أسس دستور السودان» الذى هو عنوان هذا السفر نشر ، فى مد المكان ثلاثة ملاحق : الملحق الاول هو دستور الحزب الجمهورى عند قيامه لاول مرة ، وذلك فى أكتوبر عام ١٩٤٥ والملحق الثانى هو دستور الحزب الجمهورى لدى هبته فى أكتوبر عام ١٩٥١ ، وكان قد تعطل نشاطه اثناء سجن رئيسه بين عامى ١٩٤٦ - ١٩٤٨ ، ثم اثناء اعتكافه برفاعه بين عامى ١٩٤٨ - ١٩٥١ أو كاد . .

واما الملحق الثالث فهو دستور الحزب الجمهورى الحاضر وغرضنا من هذا النشر . وبهذه الصورة ان يرى القراء تطور الفكرة الجمهورية فى هذه الفترة . كيف أن جوهر الفكرة ظل ثابتا على هذا المدى . . ثم كيف ان روح الدستور موجودة فى دستور عام ١٩٥١

ونحن انما نشرنا دستور الحزب الجمهورى ضمن « أسس دستور السودان » لان الاختلاف بين الدستورين انما هو اختلاف مقدار . . فالحزب الان يطبق الآن دستوره فى مجتمعه الصغير - الاعضاء - وهو سيطبق دستوره « أسس دستور السودان » فى مجتمعه الكبير الشعب السودانى - حين ينلك سلطنة التطبيق ، على هذا المستوى

اهداف الحزب الجمهورى :

« . . » ان غاية الحزب الجمهورى هى انجاب الفرد البشرى الحر وهو عندنا الفرد الذى يفكر كما ،

يريد ، ويقول كما يفكر ، ويعمل كما يقول ، ثم
لا تكون نتيجة قوله أو فعله الا الخير ، والبر ،
بالاحياء ، وبالايشياء . . .

« • • • » للتوسع في انجاب الافراد الأحرار لا بد من قيام
المجتمع الصالح : وهو عندنا المجتمع الذى يقوم على
ثلاث مساويات : المساواة الاقتصادية ، وتبدأ بالاشتراكية
حيث يكون للفقر حق . لا صدقة ، ثم تتطور نحو الشيوعية ،
حيث تشيع الأخيرات بين الناس ، بغير تمييز ، ، والمساواة السياسية
وتبدأ بالديمقراطية النيابية ، شبه المباشرة ، ثم تتطور كل حين ،
وبكل سبيل ، نحو الديمقراطية المباشرة ، والمساواة الاجتماعية حيث
تسحق فوارق الطبقة ، واللون ، والعنصر ، والعقيدة . . .

« • • • » هذا المجتمع دستوره الدستور الإسلامى — ونحب
أن ننبه الى ان كلمة إسلامى هنا تعنى ما يعنيه الجمهوريون ، ،
لا الدعاة السلفيون — وذلك لان الدستور ، فى هذا المستوى ،
يسلك القدرة على التوفيق بين حاجة الفرد الى الحرية
الفردية المطلقة : وحاجة الجماعة الى العدالة الاجتماعية الشاملة
ولقد عجزت كل الفلسفات الاجتماعية عن هذا التوفيق ، وبغير
هذا التوفيق لا يمكن الجمع بين المساويات الثلاث التى سلفت
الإشارة إليها : بل أنه لا يمكن حتى الجمع بين الاشتراكية
والديمقراطية فى جهاز إدارى واحد

«♦♦♦» ولكن الدستور الاسلامى بهذا المعنى - دستور القرآن - لا يمكن ان يتحقق فى المجتمع الا اذا تحقق لدى طائفة صالحة من الافراد ، ولذلك فان أعضاء الحزب الجمهورى يمارسون تطبيق دستور القرآن على أنفسهم عبادة بالليل ، وبالنهار ، ثم ترجمة لهذه العبادة الى معاملة .. معاملة للخلق ، ومعاملة للخالق ، على قدم الصدق والاخلاص - وغرضهم من ذلك ، الى جانب إعادة تربية أنفسهم ، ان يخلقوا النموذج الاسلامى السليم ، الذى يفرى الآخرين بسجاجة خلقه ، ورجاحة عقله ليتأسوا به ، ويتسبوا اليه - فالدعوة بلسان الحال مقدمة على الدعوة بلسان المقال ففى حديثيـث قدسى قال تعالى 'لروحه : « يا عيسى ! عظم نفسك ، فـان اتعظت فعظ الناس ، والا فاستحي منى »

«♦♦♦» لكن نخلق النموذج الذى يجسد الشائـل الاسلامية ، وهى شائـل الانسانية الراقية فان الجمهوريين يقلدون محبدا ، ويحاولون ان يسلكوا طريقه ، وقد أخرج الحزب الجمهورى كتيب « طريق محمد » ودعا الناس اليه ، وطريق محمد غير شريعة محمد ♦♦ طريقته سنته ، وسنته ارقى من شريعته ، وليس فى تفكير الجمهوريين مثالية ، فان المثالية فكر عاجز عن العمل ، ولكن الجمهوريين يقرنون العلم بالعمل ♦♦ وهذا هو النهج الاسلامى ، والقاعدة فى ذلك قوله تعالى « اليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه » وقوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ؟ كبر مقتا عند الله ان تقولوا

ما لا تفعلون » وقول المعصوم « من عمل بسا علم أورثه -
الله علم ما لم يعلم »

فالاسلام علم . وعمل بقتضى العلم . . ويبدأ العلم -
بعلم الشريعة الذى لا يتصح العمل - العبادة - الا به . ثم
تكون العبادة ، ثم تعكس العبادة فى المعاملة ، فتكون النتيجة
سلامة فى القلب من سخائم الاحقاد والضغائن ، وصفاء فى اعتزل
من اوضار الجهالات والابائيل . . ثم يرتفع العلم من علم الشريعة
الى علم الحقيقة : وهى حقيقة النفس البشرية . ويكون العمل
هنا حسن معاملة للناس . وتخلقا بسمالى الاخلاق . . قال
المعصوم « تخلقوا باخلاق الله . ان ربي على -
مستقيم »

« . . . » بخلق النموذج الجمهورى : وهذا يعنى السلام
الصحيح الاسلام ، المسلم ذا القلب السليم ، والذهن الصافى . .
وباشاعة هذا النموذج فى الناس ، فان القدرة ستسكن الجمهوريين .
من تطبيق دستور القرآن على المجتمع السودانى وبذلك تجيء
جهوية السودان نموذجا صالحا للدول ، كما يحاول اليوم
الفرد الجمهورى أن يخاق من نفسه نموذجا صالحا للأفراد . . ان
الدعوة الى الاسلام منذ اليوم ان يكون على نحو ما كانت
فى الماضى فانه لا أكره ولا وصاية فى عالم اليوم . فالفرد
الذى يريد ان يدعو الى الاسلام عليه ان يبدأ بنفسه
فيطبق عليها دستور القرآن وياخذها باخلاق القرآن حتى تصبح
نموذجا يفرى وقدوة تطالب وقل مثل هذا للدولة التى تريد

بان ندعو الى الاسلام فانفرد الصالح نمودج يدعو الافراد الى الاسلام بلسان حاله . قبل لسان مقاله . . . والدولة الصالحة نمودج يدعو الدول الى الاسلام بلسان حاله قبل لسان مقالة . . . فان الله تبارك وتعالى يقول « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » وتعنى يبينوا الرشد ، بان تجسدوه فى شئائكم ، واخلاقكم : ثم يبينوه بعد ذلك بان تفصلوه فى اقوالكم واعمالكم

ان البشرية كلها تحتاج الاسلام . . . والمسلمين فى طليعة من يحتاجه . ولا سبيل الى الدعوة اليه غير هذا السبيل
التقويم . . .

هذه نبذة موجزة عن اهداف الحزب الجمهورى ، وتفصيلها وردت فى كتب الحزب الجمهورى المختلفة فلتلتبس فى مظانها ، وعلى الله قصد السبيل . . .

ملحق نمرة ١ دستور الحزب الجمهورى عام ١٩٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الاسم : الحزب الجمهورى

المبدأ : الجلاء التام

الفرض « أ » قيام حكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظة على السودان بكامل حدوده الجغرافية الآن « ب » الوحدة القومية

« ج » ترقية الفرد والعناية بشان العامل والفلاح

« د » محاربة الجهل

« هـ » الدعاية للسودان

« و » توطيد العلاقات مع البلاد العربية والمجاورة.

العضوية : ١ لكل سودانى ، بلغ من العمر ١٨ سنة.

٢ - لكل مواطن ولد بالسودان او كانت اقامته فيه

لا تقل عن عشر سنوات لم يبارح خلالها السودان

مال الحزب : يصرف فى الأغراض التى أنشأ من اجلها الحزب

مذكرة تفسيرية

لما كانت الغاية من قيام الحكومات هى ان تهيم.

للغرد اقصى ما يمكن ان يصل اليه من الرفاهية رات هذه

الجماعة التى تكونت باسم «الحزب الجمهورى» ان انسب نظام

يلائم نفسية هذا الشعب ويتجاوب مع رغائبه ويخدم اغراضه

ويحضى منافعه هو قيام حكومة جمهورية ديمقراطية حرة .

وقد توخت جماعتنا ان تبين نوع الحكم الذى تسعى

اليه لئلا يكون هناك ما من شأنه ان يترك الناس فى

ظلام من امرهم ولان الحكم الجمهورى لا يجعل فضلا

لمواطن على آخر الا بقدر صلاحيته وكفاءته للاضطلاع بالاعباء

المنوطة به ولانه من ناحية اخرى لا يقيد الناس بضرب من ضروب

الولاء والتقليد للذين لا مصلحة للانسانية فيهما وخلاصة

القول ان هذا الحزب كما هو ظاهر يرى ان النظام الجمهورى هو
ارضى ما وصل اليه اجتهاد العقل البشرى فى بحثه الطويل عن الحكم
المتاى وعلى هذا الاساس وللاسباب المذكورة فضله

والسبل المؤدية الى هذا الهدف قد يختلف الناس فى فهمها
اما راي هذا الحزب هو ان مثل هذه الغاية لا تتم
آلا بانتحرر من النفوذ الاجنبى فى جميع مظاهره ذلك لاننا
نؤمن باننا بلغنا درجة نستطيع بها ان ندير شئوننا بانفسنا
وليس ادعى لتجويد الخبرة اللازمة بفن الحكم من ان نارس
هذا الفن نفسه ممارسة مشوبة على الطريقة التى نرتضيها
وعلى ضوء هذه الحقيقة تتكشف امامنا حوائج تستدعى منا
التفاتا خاصا :

١ - العناية بالوحدة القومية ونرمى بذلك الى خنق سودان
يؤمن بذاتية مميّزة ومصير واحد
وذلك بازالة الفوارق الوضعية من اجتماعية وربط اجزاء القطر
شماله وجنوبه شـرقه وغربه حتى يصبح
كتلة سياسية متحدة الاغراض متحدة المنافع متحدة
الاحاس

٢ - ترقية الفرد من ناحيته الانتاجية والمعيشية حتى يتمكن
من استغلال سوارده بلادته الزراعية والصناعية بانشاء جمعيات
تعاونية لهذا الغرض وانشاء نقابات توجه العمال التوجيه
الصحيح

٣ - تعليم الفرد حتى يصبح عضوا صالحا فى المجموعة
يدرك ما عليه من الواجبات وما له من الحقوق

آبدعية للسودان بشتى الوسائل حتى يتكسن من أنه
يسع صوته خارج هذا النطاق الضيق

٥ - نحن وان لنا لا نريد أن نربط بشيء ما فى الوقت
الحاضر لكن لا يمكننا ان تجاهل الاواصر التى تربطنا بدولة
الشرق العربى بشكل خاص والمنافع التى تربطنا بالاقطار
المجاور وسوف تكيف علاقاتنا مع هؤلاء جميعا على هذا
الاساس

الجمعة الموافق ٢٠ ذو القعدة ١٣٦٤ هـ

الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٤٥ م

ملحق نهـــــرة (٢)

دستور الحزب الجـــــمهورى عام ١٩٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين قال لهم الناس قد

جمعوا لكم فآخسوهم فزادهم

ايمانا وقالوا حسبا لله

ونعم الوكيل

صدق الله العظيم

الاسم : الحزب الجمهورى

الشعار : الحرية لنا والسوانا

المبدأ : تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والحرية الفردية المطلقة

الوسيلة : قيام حكومة سودانية ، جمهورية ، ديمقراطية ، حرة

داخل حدود السودان الجغرافية القائمة الى عام ١٩٣٤ وذلك

بالعمل المتصل

« أ » الوحدة القومية

« ب » ترقية الفرد من رجل وامرأة

« ج » محاربة الخوف

« هـ » الدعاية للسودان بالعمل الصادق والقول المقتصد

« و » توطيد العلاقات مع البلاد الإسلامية والبلاد

المجاورة بوجه خاص ومع سائر بلاد المعسورة

بوجه عام

العضوية :

« أ » لكل سودانى او سودانية بلغ او بلغت من

العمر ١٨ سنة

« ب » لكل مواطن ولد بالسودان أو كانت اقامته فيه لا

تقل عن عشر سنوات لم يغادر خلالها

البلاد

مال الحزب :

يصرف مال الحزب فى تحقيق الأغراض التى من

أجلها نشأ الحزب

مذكرة تفسيرية

الحزب الجمهورى دعوة الى مدينة جديدة تخلف المدنية

الغربية المادية الحاضرة التى أعلنت افلاسها بلسان

الحديد والنار فى هذه الحروب الطواحن التى محقت الارزاق

وأزهقت الأرواح ثم لم تضع أوزارها ألا وقد أنطسوت

الضلوع على حفاظ تجعل فترة السلام فترة استعداد لمعاودة
السيك من جديد بصورة أكثر بشاعة واشد تسعيرا والفلسفة
الاجتماعية التي تقوم عليها تلك المدنية الجديدة
ديمقراطية اشتراكية تؤلف بين القيم الروحية
وطبائع الوجود المادى تأليفا متناسقا مبرأ على السواء من
تفريط المادية الغريبة التي جعلت سعى الانسانية موكلا
بغالب المعدة والجسد ومن افراط الروحانية الشرقية التي
أقامت فلسفتها على التحقير من كل مجهود يرمى الى تحسين
الوجود المادى بين 'الاحياء' ، وطلائع هذه المدنية الجديدة أهل
القرآن الذين قال تعالى فيهم « وكذلك جعلناكم امة وسطا »
أى وسطا بين تفريط الغرب المادى وافراط الشرق الروحانى
ودستور هذه المدنية الجديدة « **القرآن** » الذى تقدم بحل
المسألة التاريخية التى أعيت حكمة الفلاسفة : مسألة التوفيق
بين حاجة الفرد الى الحرية الفردية المطلقة وحاجة الجماعة
الى العدالة الاجتماعية الشاملة وسمة هذه المدنية الجديدة
الانسانية فانها ترى أن الاسرة البشرية وحدة وان الطبيعة
البشرية حيث وجدت فهي بشرية وأن الحرية والرفاهية حق
مقدس ضيعى للأسود والابيض والأحمر والأصفر وسيبدا الحزب
الجمهورى بتنظيم منزله ومنزل الحزب الجمهورى السودان بكامل
حدوده الجغرافية القائمة الى عام ١٩٣٤ ،
ذلك بان هذه المدنية الجديدة لا بد
لها أن تطبق داخل هذه الحدود قبل ان تسترعى أتباه الانسانية
اللاعبة الضاربة فى التيه وأول خطوة فى سبيل تطبيقها

اجلاء الاستعمار فى جميع مظاهره اجلاء تاما ناجزا وسلاحنا فى
 اجلاء الاستعمار عدم التعاون معه اول الامر نبلغ بعدم التعاون
 هذا درجة العصيان المدنى اخر الامر فاذا تم ذلك فقد اصبح
 بقاء الاستعمار ضربا من المحال وأما سبيلنا الى تحقيق العصيان
 المدنى فهو الاستقلال فى سبيل نشر الدعوة حتى تتم لنا
 الوحدة القومية بخلق سودان يؤمن بذاتية متميزة ومصير واحد
 يفهم أفرادها المسائل العامة على نحو قريب من قريب فتزول
 بذلك الفوارق الوضعية من اجتماعية وسياسية فترتبط اجزاء
 القطر من شماله وجنوبه وشرقه وغربه فيصبح كتلة سياسية
 واجتماعية متحدة الأغراض متحدة المنافع متقاربة
 الأحاساس • •

ملحق نمرة (٣) دستور الحزب الجمهورى عام ١٩٦٨ بسم الله الرحمن الرحيم

اليوم اكملت لكم دينكم واتممت
 عليكم نعمتى ورضيت لكم
 الاسلام ديننا

صدق الله العظيم

الاسم : الحزب الجمهورى

الشعار : الحرية لنا والسوانا

المبدأ : تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والحرية الفردية المطلقة

الوسيلة : قيام حكومة جمهورية فدرالية ديمقراطية اشتراكية داخل
حدود السودان الجغرافية القائمة الى عام ١٩٣٤ وذلك بالعمل
المتصل

« أ » ألوحدة القومية

« ب » ترقية الفرد من رجل وامرأة

« ج » محاربة الخوف

« هـ » الدعاية للسودان بالعمل أنصاف والقول المقتصد

« و » توطيد العلاقات مع البلاد الإسلامية والبلاد

المجاورة بوجه خاص ومع سائر بلاد المعمورة

بوجه عام

العضوية :

« أ » لكل سودانى او سودانية بلغ او بلغت من

العمر ١٨ سنة

« ب » لكل مواطن ولد بالسودان او كانت أقامته به لا

« ب » يصرف فى تحقيق الأغراض التى ———

تقل عن عشر سنوات لم يغادر خلالها

البلاد

حال الحزب :

« أ » مصدره مساهمة الاعضاء ، والعائد من بيع كتب الحزب

« ب » يصرف فى تحقيق الأغراض التى من أجلها نشأ الحزب

مذكرة تفسيرية

الحزب الجمهورى دعوة ألى مدينة جديدة تخلف المدينة

الغربية المادية الحاضرة التي أعلنت افلاسها بلسان
 الحديد والنار في هذه الحروب الطواحن التي محقت الأرزاق
 وأزهقت الأرواح ثم لم تضع أوزارها ألا وقد أنطسوت
 الضلوع على حفاظ تجعل فترة السلام فترة استعداد لمعاودة
 العيال من جديد بصورة أكثر بشاعة واشد تسعيراً والفلسفة
 الاجتماعية التي تقوم عليها تلك المدنية الجديدة
ديمقراطية اشتراكية تؤلف بين القيم الروحية
 وطبائع الوجود المادى تأليفاً متناسقاً مبرراً على السواء من
 تفريط المادية الغربية التي جعلت سعى الإنسانية موكلاً
 بطلب المعدة والجسد ومن افراط الروحانية الشرقية التي
 أقامت فلسفتها على التحقير من كل مجهود يرمى الى تحيين
 الوجود المادى بين الأحياء وطلائع هذه المدنية الجديدة أهل
 القرآن الذين قال تعالى فيهم « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً »
 أى وسطاً بين تفريط الغرب المادى وافراط الشرق الروحانى
 ودستور هذه المدنية الجديدة « **القرآن** » الذى تقدم بحل
 المسألة التاريخية التى أعيت حكمة الفلاسفة : مسألة التوفيق
 بين حاجة الفرد الى الحرية الفردية المطلقة وحاجة الجماعة
 الى العدالة الاجتماعية الشاملة وسمة هذه المدنية الجديدة
الإنسانية فانها ترى أن الاسرة البشرية وحدة وان الطبيعة
 البشرية حيث وجدت فهي بشرية وأن الحرية والرفاهية حق
 مقدس طبيعى للأسود والابيض والأحمر والأصفر وسيبدا الحزب

الجمهورى بتنظيم منزله ومنزل الحزب الجمهورى السودان بكامل حدوده القائمة الى عام ١٩٣٤ ذلك بان هذه المدنية الجديدة لا بد لها أن تطبق داخل هذه الحدود قبل ان تسترعى أتباه الانسانية اللاعبة الضاربة فى التيه وأول خطوة فى سبيل تطبيقها بعث « **لا اله الا الله** » من جديد لتكون خلاقة فى صدور الرجال والنساء ، اليوم كما كانت بالامس ، وذلك بدعوة الناس الى تقليد محمد ، أذ بتقليده يتحقق لنا امران : اولهما توحيد الامم ، بعد أن فرقها الطائفية أيدى سبأ ، وثانيهما تجديد الدين وتجديد الدين يسو الخلق ، ويصفو الفكر **فالثورة الفكرية** هى طريقنا الوحيد الى خلق ارادة التغير ، والى حسن توجيه ارادة التغير - التغير الى الحكم الصالح ، وهو الحكم الذى يقوم ، فى آن واحد ، على ثلاث دعائم من مساواة اقتصادية ومساواة سياسية ، ومساواة اجتماعية ، وذلك هو الحكم الذى يجعل انجاب الفرد الحر مسكنا . . . الفرد الذى يفكر كما يريد ، ويقول كما يفكر ، ويعمل كما يقول ، ثم لا تكون عاقبة قوله . ولا عمله : الا الخير والبر بالناس وبالأشياء . . .

الحزب الجمهورى

امدرمان - المورد ص ب ٤٦

نوفمبر ١٩٦٨

رمضان ١٣٨٨

هذا الكتاب :

هذا كتاب « اسس دستور السودان » وهو فى نفس الامر « اسس الدستور الاسلامى » الذى يتحدث عنه المتحدثون ، ويدعوا له الداعون ، من غير أن يعرفوا اليه السبيل ..

هو اسس الدستور الاسلامى حقا ، ولكننا لا نسميه اسلاميا لاننا لا نسعى الى اقامة حكومة دينية ، بالمعنى الشائع عند الناس ، حيث الدين لا يعنى غير العقيدة ، ذلك بان الحكومات الدينية ، فى هذا المستوى لا تجمع ولا تساوى بين البشر ، وانما تفرق وتميز ، والقاعدة فى ذلك قوله تعالى : « وان هذه امتكم امة واحدة ، وانا ربكم فانفون » فتقطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون . »

لو كان الاسلام قصاراها العقيدة لكان غير صالح لانسانية القرن العشرين ، ولكن العقيدة فيه مرحلة الى الحقيقة - العمل بالشرعة يوصل الى الحقيقة - والحقيقة عبودية حين الشرعة عبادة .. والعبودية منهج حياة ، فيه تسانس النفس البشرية ، وفق علم النفس سياسة بها تحرز حريتها من الخوف وتفوز بعق مواهبها الطبيعية - العقل والقلب - من اسر الاوهام الاسلام فى هذا المستوى هو دين الفطرة « فاقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التى فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ، ولكن اكثر الناس لا يعلمون »

الاسلام عند سلف هذه الامة لم يطبق الا فى مستوى العقيدة ولم يكن الحكم فى هذا المستوى ديمقراطيا ومن ثم ، فلادستور .. وحين تطبق البشرية فى مستقبل ايامها الاسلام فى مستواه العلمى فسيكون الحكم ديمقراطيا وسيكون ، من ثم ، هنادستور ، ولكنه لسن يسمى دستورا اسلاميا هو دستور انسانى تنوافى عنده كل الانسانية ، لانه دستور « فطرة الله التى فطر الناس عليها »

هذا الكتاب :

هو اسس الدستور الاسلامى ، بهذا المعنى المتقدم ولكننا لا نسميه اسلاميا لانه ليس اسلاميا بالمعنى الذى اشاعه دعاة التعصب ، والهوس ، والجهل ، فاساعوا به الى الدعوة الاسلامية ابلغ الاساءة .. وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا